

adyan

مؤسسة أديان

قسم الدراسات في التلاقي الثقافي

مواطنون من أجل الوحدة والسلام

دليل المدرِّبين

على المواطنة الحاضنة للتنوع في لبنان

إشراف
فادي ضو

٢٠١٤

مؤسسة أديان

قسم الدراسات في التلاقي الثقافي

مواطنون من أجل الوحدة والسلام

دليل المدرِّبين

على المواطنة الحاضنة للتنوع في لبنان

إشراف
فادي ضو

مشروع «مواطنون من أجل الوحدة والسلام» من تصميم مؤسّسة أديان وتنفيذها، بالشراكة مع خدمات الإغاثة الكاثوليكيّة في لبنان وبدعم من مؤسّسة التنمية والسلام الكنديّة.



CANADIAN CATHOLIC ORGANIZATION FOR
**Development
and Peace**

adyan

© جميع الحقوق محفوظة لمؤسّسة أديان وخدمات الإغاثة الكاثوليكيّة.

بيروت - ٢٠١٤

مؤسّسة أديان

شارع العلم، منطقة بدارو - بيروت

ص.ب.: ١١٦-٥٣٠٣ بيروت، لبنان

هاتف / فاكس: ٣٩٣٢١١-٠١-٩٦١ +

الموقع الإلكتروني: www.adyanvillage.net

تمّ انتاج هذا الدليل بمشاركة المتدرّبين المنتدبين من جمعيات وبلديات من مختلف المناطق اللبنانية وبالتعاون مع مجموعة من الباحثين والخبراء، هم:

- سماح حلواني
- طوني صوما
- هدى بركات
- د. علي خليفة
- د. شادي رحمة
- د. نايلا طيارة
- أ. د. فادي ضو (إشراف)

الفهرس

توطئة: مشروع «مواطنون من أجل الوحدة والسلام» ١

القسم الأول: دليل المدرّبين وكفايات المدرّب ٤

١- دليل المدرّبين وكيفية استخدامه ٥

٢- كفايات المدرّب على المواطنة الحاضنة للتنوع ٧

٣- منهجية التدريب ومهارات المدرّب التقنية ٩

القسم الثاني: المفاهيم ١٢

الفصل الأول: الهوية والانتماءات المتعدّدة ١٤

١- الهوية الفرديّة والانتماءات الجماعيّة ١٥

٢- بين الانتماء والعصبية ١٧

٣- أزمة طغيان الجماعة على الفرد ٢٠

٤- الهوية الذاتيّة ودوائر الانتماءات الرئيّسة ٢٢

الفصل الثاني: نماذج المواطنة عبر التاريخ والجغرافيا ٢٤

١- المواطنة الفئويّة ٢٥

٢- المواطنة الديمقراطية ٢٨

٣- المواطنة المتعدّدة ثقافيّاً ٣٢

٤- المواطنة العالميّة ٣٤

٥- المواطنة الحاضنة للتنوّع الثقافي ٣٧

الفصل الثالث: المواطنة الحاضنة للتنوّع الثقافي في لبنان ٤٠

١- بين الطائفيّة وإحقاق المواطنة الحاضنة للتنوّع ٤٢

- ٤٤ ٢- الاعتراف بالآخر
- ٤٦ ٣- التبني المتدرج للمشروع الوطني الشامل
- ٤٩ ٤- تخطي مفهومي التسامح والانصهار
- ٥١ ٥- الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي اللبناني
- ٥٥ ٦- النموذج اللبناني للمواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي

القسم الثالث: برنامج التدريب والأنشطة ٥٨

- ٥٩ ١- نموذج برنامج لورشة التدريب وأهدافه
- ٦٣ ٢- تمارين للتعارف وكسر الجليد
- ٦٧ ٣- تمارين الهوية والانتماءات
- ٧٣ ٤- تمارين التعامل مع الاختلاف
- ٧٧ ٥- تمارين المواطنة الحاضنة للتنوع
- ٨٢ ٦- استمارة التقييم القبلي والبعدي

القسم الرابع: الملاحق ٨٤

- ٨٥ الملحق الأول: معجم المصطلحات الرئيسية
- ٨٩ الملحق الثاني: مقتطفات من الدستور اللبناني
- ٩١ الملحق الثالث: مقتطفات من قانون العقوبات اللبناني
- ٩٣ الملحق الرابع: ميثاق وطني شبابي ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٢
- ٩٥ الملحق الخامس: المراجع

توطئة

مشروع «مواطنون من أجل الوحدة والسلام»

في زمن تتعرّض فيه أسس المواطنة في لبنان للاهتزاز، وتتفاقم الصراعات من حوله، لا بدّ أن نعمل على تقديم رؤية للمستقبل تكون دالّة الطريق لكلّ مؤمن بقدره الإنسان على إيجاد الحلول والأنظمة التي تضمن للجميع حقّهم بالوجود والتعبير والتفاعل والمشاركة بالتساوي لبناء مستقبل على مبادئ وأسس واضحة وثابتة وعلى قيم سياسيّة واجتماعيّة مشتركة.

من هنا أتى عمل مؤسّسة أديان على تطوير مفهوم «المواطنة الحاضنة للتنوّع»، إن كان هذا التنوّع ثقافيّاً أو دينيّاً أو إثنيّاً أو غيره، بهدف رسم رؤية مشتركة بين اللبنانيين وأساس متين لترميم ما تصدّع من الوحدة الوطنيّة وثقافة العيش معاً، وتمتين البناء لكي يصمد في مواجهة عواصف التطرّف والطائفية.

يقدم هذا الدليل مقاربة جديدة لمفهوم المواطنة وعرضاً لمساره التاريخي ونماذجه المختلفة. كما يعمل على توضيح علاقته بمسألة الهوية والانتماء الديني. إنّ غياب الوضوح لدى الكثير من اللبنانيين بالنسبة إلى علاقة الهوية الوطنيّة بالانتماءات الخاصّة وخصوصاً الانتماء الديني، يُؤدّ لديهم صورة متضاربة بين هذين الانتماءين، ويُضعف الالتزام بمفهوم المواطنة ونتائج العملية، وبالتالي يُؤثّر سلباً على التماسك الاجتماعي وثبات السلم الأهلي. ومن جهة أخرى يؤدّي طغيان الذهنية الطائفية على مفهوم الانتماء الديني إلى تشويه صورة الأديان ورسالتها الروحية، وزجّ الشعور الديني بالصراعات حول المصالح الفئوية والحسابات الضيقة. يُؤدّي كلّ ذلك إلى تفكّك الهوية الوطنيّة وإضعاف الشعور بالانتماء الوطني، ويجعل من الأديان والمواطنة والحياة السياسيّة في لبنان رهائن للطائفية.

يعود ذلك إلى أسباب عديدة، ليس أقلّها غياب الوعي والتربية على المفاهيم المؤسّسة لمبدأ المواطنة، وقلة المساحات والفرص التي يعبر فيها اللبنانيون معاً عن التزامهم الوطني البناء، وضعف المؤسّسات العامّة في أداء دورها الجامع والعاقل تجاه جميع المواطنين، واستغلال عامل الخوف والذاكرة المشحونة بالصور الأليمة من قبل بعض السياسيين بهدف الشحن الطائفي أو المذهبي وبالتالي استعمال العصبية الضيقة لمصالح خاصة. ويتأثّر الخطاب الديني بهذا الجو العام، ما

يُظهر رجال الدين أحياناً في موقع الدفاع عن طائفتهم ومكتسباتها على حساب التركيز على القيم الروحية والأخلاقية الشاملة والمشاركة، فيضعهم ذلك في مواجهة الطوائف الأخرى.

وبالتالي فإنّ بناء مستقبل مُعتق من الطائفية يحتاج إلى رؤية واضحة للإدارة الاجتماعية والسياسية الإيجابية للتعددية الدينية من خلال مفهوم «المواطنة الحاضنة للتنوع». وبما أنّ صوت الشباب ودورهم هو الضامن الفعلي للمستقبل، فإنّ بناء قدرات الشباب لحمل هذه الرؤية ونشر مفاهيمها هو من أولويات عمل أديان. لذا قامت المؤسسة، بالشراكة مع خدمات الإغاثة الكاثوليكية في لبنان وبدعم من مؤسسة التنمية والسلام الكندية، بتطوير هذا الدليل للمدرّبين على المواطنة الحاضنة للتنوع، في سياق مشروع «مواطنون من أجل الوحدة والسلام». يستند هذا المشروع إلى تجربة سابقة ناجحة لأديان في هذا المجال مع مشروع «طوائف متعدّدة، هوية وطنية واحدة»، بتمويل من مبادرة الشراكة الأميركية الشرق أوسطية، والذي تمّ معه تطوير مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع واختبار التدريب عليه مع مجموعة أولى شملت مئة من القادة الشباب، بالتعاون مع الجامعات والهيئات الشبابية والطلابية في الأحزاب، خلال عامي ٢٠١٢/٢٠١٣.

عطفاً على هذا النجاح، قرّرت مؤسسة أديان أن تتابع تطوير مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع وآليات التدريب عليه، ومواصلة تدريب الشباب عليه. اختارت أديان في هذه المرحلة التعاون مع البلديات والجمعيات من مختلف المحافظات اللبنانية. فستعمل أديان، في مرحلة أولى، على بناء قدرات ٢٥ من القادة الشباب من مختلف البلديات ومؤسسات المجتمع المدني في لبنان وتمكينهم من خلال ورشة عمل تدريبية من ٢٥ ساعة تدريب، ليصبحوا رواداً للمواطنة الحاضنة للتنوع وليقوموا بدورهم بحلقات تدريبية في مناطقهم. تهدف أديان من خلال هذا التدريب وورش أخرى لاحقة تعزيز دور الشباب ومؤسسات المجتمع المدني والبلديات في نشر التوعية حول مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع في لبنان ودور المواطن في تفعيل تطبيقه.

القسم الأول

دليل المدرِّبين وأهدافه

٥

(أ) دليل المدربين وكيفية استخدامه

(أ) ما القصد من هذا الدليل؟

يتوجّه هذا الدليل إلى المدرب الذي شارك في ورشة العمل التدريبية المنظمة من قبل مؤسّسة أديان، والذي سيقوم بدوره بحلقات تدريبية في المناطق، في سياق مشروع مواطنون من أجل الوحدة والسلام. كذلك يستفيد من الدليل سائر المدربين الحائزين على شهادة التدريب على المواطنة الحاضرة للتنوع من قبل أديان، لاستخدامه خارج نطاق المشروع لنشر هذا المفهوم بين شباب لبنان. يُشكّل هذا الدليل إذاً أداة للمساهمة في بناء الالتزام الوطني المبني على مبادئ وطنية جامعة وقيم عامة حاضرة لكافة مكونات المجتمع اللبناني.

(ب) أقسام الدليل

القسم الأول: التعريف بالدليل ودور المدرب وكفائاته

يشكّل هذا القسم الأول العنصر الأساسي لعمل المدربين، إذ يحدّد الكفايات بما تشمل من إدراك واضح للمعلومات الرئيسة وتبنّ للقيم المختارة واكتساب للمهارات المطلوبة التي يجب أن يتمتع بها المدرب لكي يستطيع النجاح بدوره في مهمّة التدريب على هذا المفهوم. كما يستعرض هذا القسم منهجية العمل المطلوب اتّباعها والمهارات التقنية الخاصة المرتبطة بإدارة العمل التدريبي المطلوبة من المدرب.

القسم الثاني: معلومات ومراجع للمدربين حول المفاهيم الأساسية

يتضمّن هذا القسم، ضمن ثلاثة فصول، توضيح مفهوم المواطنة الحاضرة للتنوع والمفاهيم المرتبطة به كمفاهيم الهوية والانتماء والتعددية. فيشكّل بذلك مرجعاً للمدرب في تعمّقه بفهم هذه المفاهيم وتحضيره للجلسات التدريبية وتنفيذها.

القسم الثالث: الأنشطة

يتضمّن هذا القسم الأنشطة التي يستخدمها المدربون في جلساتهم التدريبية حول المواطنة الحاضنة للتنوع، بعد أن يكونوا قد اختبروها بأنفسهم في أثناء تدريب المدربين. يركّز كل نشاط على عدد من الأهداف المعرفية والقيمية والمهاراتية. كما يتضمّن هذا القسم توجيهات للمدربين واقتراحات بالنسبة إلى توزيع النشاطات خلال اليوم التدريبي الذي سيقومون بتنظيمه، واستمارة التقييم للنشاط. لقد تمّ إدراج المستندات المطلوبة للأنشطة من نصوص أو رسوم بطريقة تسمح للمدرب بتصويرها لتوزيعها على المشاركين. أمّا الأنشطة والإرشادات الخاصة بالمدربين فلا تُوزع على المشاركين.

القسم الرابع: الملاحق

يتضمّن هذا القسم معجمًا للمصطلحات الأساسية المتصلة بمحاور الدليل ومفاهيمه، ونصوصًا مرجعية ولائحة بالمراجع.

ج) كيفية استخدام الدليل

- يتوجّه هذا الدليل إلى المدربين الذين تلقوا تدريباً حول المواطنة الحاضنة للتنوع لدى مؤسسة أديان.
- يقوم المدرب أولاً بالاطلاع على أسس المشروع ومنهجيّاته، التي من شأنها وضع أطر العمل في أثناء التدريبات التي يقوم بها.
- أمّا الموارد الموجودة في القسم الثاني من الدليل، فهي تشكّل معلومات أساسية للمدرب عليه مراجعتها والتمكّن منها، بحيث يتأكد من الفهم الواضح للمفاهيم التي يتناولها التدريب.
- ينظّم المدربون جلسات تدريبية في مناطقهم بحسب الإرشادات الموجودة في القسم الثالث، وبالتنسيق مع مؤسساتهم (من بلديات أو مؤسسات المجتمع المدني...) وبالشراكة مع مؤسسة أديان.
- تشكّل الأنشطة الموجودة في القسم الثالث من الدليل مواد العمل خلال الجلسات التدريبية.
- يشكّل التقييم القبلي والبعدي الموجود ضمن القسم الثالث عنصراً أساسياً من الورشة التدريبية، يبدأ به المدرب هذه الورشة ويختتمها به. ويساهم التقييم في تطوير المشروع والتأكد من مدى تحقيق أهدافه. كما يساهم في مساعدة المدربين في تطوير أدائهم.

٢) كفايات المدرب على المواطنة الحاضنة للتنوع

يتمتع المدرب على المواطنة الحاضنة للتنوع بالكفايات الآتية:

١) يفهم ديناميّة الهوية الفرديّة ويحترم الاختلاف بين الأفراد وفرادة كلّ منهم

- يميّز بين الهوية الفرديّة والانتماءات المتعدّدة المكوّنة لها
- يحلّل العناصر المركّبة لهويّته
- يدرك الارتباط بين هويّته الوطنيّة وانتماءاته المتعدّدة، بما فيها الطائفيّة
- يفكّك الصور المنمّطة عن الآخر
- يقبل الاختلاف ويحترم فرادة الأشخاص
- يتفهّم مشاعر الآخر ومواقفه

٢) يتبنّى التنوّع كعامل إثراء على صعيد الأفراد والجماعات

- يهتمّ لاكتشاف خبرة الآخرين ويصغي إلى آرائهم ومواقفهم
- يتحلّى بالتواضع العلمي ولا يسقط أفكاره على الآخرين
- يتمتّع باستقلالية في مواقفه الفكرية ويقارب الأمور من عدّة جهات نظر
- يسعى إلى تطوير معرفته عن مكوّنات الحياة الثقافيّة والاجتماعيّة المتنوّعة
- يعتبر التنوّع الثقافي والديني ميزة إيجابية وقيمة مضافة للثقافة الوطنيّة العامّة
- يلتزم المحافظة على التنوّع الثقافي ويناصر الآخرين في حقّهم في الاختلاف والتعبير عن ذلك

٣) يفتخر بالهوية الوطنيّة اللبنانيّة الجامعة للانتماءات المتعدّدة

- يدرك مقاربة الدستور اللبناني للتنوّع
- يثمن التعدديّة الثقافيّة المكوّنة للهوية اللبنانيّة
- يتبنّى الميثاقية المؤسّسة للعيش المشترك في لبنان
- يتعاطف مع الآخرين ويلتزم القضايا الوطنيّة العابرة للطوائف والمناطق

٤) يدرك أسس المواطنة وآلياتها

- يُدرك الحقوق والواجبات المدنيّة والسياسيّة والاجتماعيّة الأساسيّة
- يلتزم المشاركة في الحياة العامّة ويدافع عن الحقوق والحريّات الخاصّة والعامّة
- يدرك مفهوم المجال العام ويفهم ديناميّة المجتمع المدني
- يفهم أهميّة العقد الاجتماعي ويحترم المؤسّسات العامّة
- يتبنّى قيم الحياة العامّة ويلتزم العمل من أجل الخير العام

٥) يتبنّى مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع ويعمل على نشره

- يميّز بين نماذج المواطنة المختلفة ويدرك علاقتها بالمكوّنات الاجتماعية الفرديّة والجماعيّة
- يرفض المواقف المرتبطة بمفاهيم ثقافيّة أو سياسيّة فوقيّة أو انصهاريّة تفتقر إلى الاحترام الحقيقي للآخر أو تسعى إلى تهميشه أو إلغائه
- يدرك غنى التفاعل الثقافي في سياق المواطنة وعلى الصعيد العالمي
- يلتزم بمبدأي احترام التنوّع والشراكة ضمن الحيز العام
- يتبنّى القيم الرئيسيّة المرتبطة بمفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع
- يتبنّى المواطنة الحاضنة للتنوّع كرؤية للبنان الجامع لكلّ مكوّناته ويعمل على نشرها.

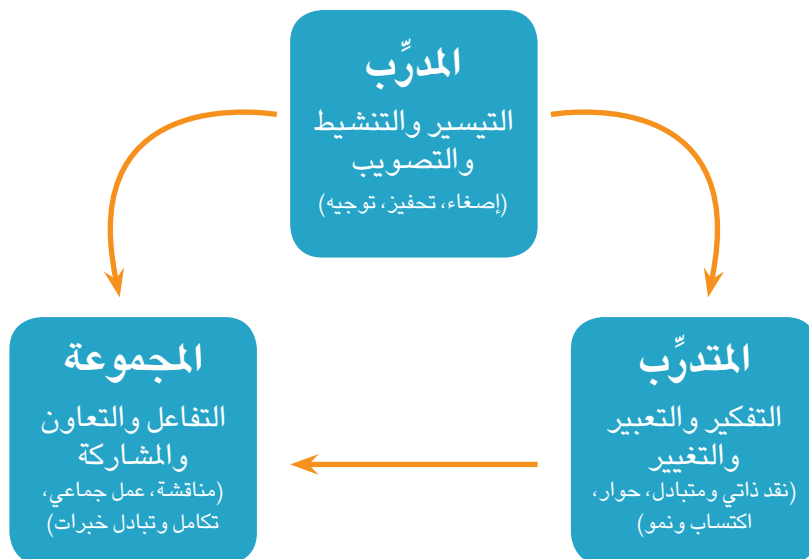
٣) منهجية التدريب ومهارات المدرّب التقنيّة

أ) منهجية التدريب

تتبع عملية التدريب على المواطنة الحاضرة للتنوع أسس التربية غير النظامية (Non-formal education) وتقنياتها التي تتميز بكونها:

- تركز على المشاركة الطوعية
- تأتي خارج الإطار النظامي / الأكاديمي العام للتعلّم وتشكّل تكملة له
- تركز على تقنية التربية التفاعلية وعلى المشاركة الفعّالة من قبل المتدربين
- تشكّل عملية تعلّم شخصية واجتماعية تركز على التفكير الذاتي والمشاركة والتفاعل مع المدرّب والمجموعة

يرتكز التدريب إذاً على عملية التفاعل المستمرّ بين عناصره الثلاثة: المدرّب، المتدرب والمجموعة. فالمضمون الذي تشكّله المادة التدريبية يتكوّن من المعلومات والخبرات والتقنيّات التي يتشارك بها الجميع بشكل تفاعلي. فالمدرّب لا يحتكر المعلومات بل يُيسّر عملية تبادلها وفق الأهداف الموضوعية للتدريب، ويساعد في تصويبها عند الحاجة لكي تتلاءم مع المفاهيم الرئيسة المرتبطة بالتدريب. ويشكّل هذا المثلث الدينامية التي يجب أن تُسير الورشة التدريبية بقيادة المدرّب وتضمن تحقيق أهدافها، وفق الرسم البياني الآتي:



تبقى مساهمة المدرب عنصرًا أساسيًا في منهجية التدريب، غير أنها تشجع أيضًا المتدربين على المشاركة الفعّالة وعلى التفاعل في ما بينهم، باعتبار ذلك جزءًا أساسيًا من عملية التعلم. فإنّ هذه المنهجية تركز على الاستكشاف الذاتي للنظريات والمفاهيم المطروحة، وتطويرها وتصويبها عبر المناقشة، من أجل استيعابها وتبنيها من قبل المشاركين.

على هذا الأساس، تكمن مسؤولية المدرب الأساسية، في ضمان جودة عملية اكتساب المعرفة والمهارات لكل المشاركين وذلك في إطار ديناميّة إيجابية للمجموعة. غير أنّ مهمة المدرب الأهمّ تبقى في الحفاظ على اهتمام المشاركين وارتباطهم بهذه العملية. ويكون المدرب بالتالي المسؤول عن إيجاد ديناميّة التعلم، وضبطها والحفاظ على المسار الصحيح لها.

ويُفترض أن توجد عملية التدريب صلة مباشرة مع واقع المشاركين وخبراتهم الحياتية. لذلك فإنّها تركز أيضًا على الخبرات الشخصية في طرحها للمفاهيم، كما أنّها تسعى إلى إحداث تغيير في مواقف المشاركين من موضوع معين في حياتهم العملية.

تعتمد عملية التدريب كذلك على التفاعل والتعاون داخل المجموعة، فتشجّع النقاش دون الخوف من تباين الأفكار على شرط احترام أصول الحوار، وتدخّل المدرب لتصويب الأفكار وتوجيهها نحو موضوع النقاش عندما يلزم. كما تشكّل المجموعة مساحة للعمل المشترك واختبار التكامل بدلًا من التنافس.

ب) كفايات المدرب التقنية

على المدرب على المواطنة الحاضرة للتنوع الثقافي أن يتمتع بالمهارات التقنية الآتية، التي تسمح له بالتدريب على المفهوم ومكوناته بشكل واضح وخالق:

١) يصمّم البرنامج التدريبي (ليوم واحد) ويختار آلياته بشكل يضمن تحقيق أهدافه

- يصمّم البرنامج وجلسات العمل مع التركيز على الأهداف المرجوة من كلّ جلسة
- يعمل بطريقة تشاركية مع مدربين آخرين
- ينظّم أوقات جلسات العمل ويختار أمكنتها المناسبة
- يستخدم الموارد والتقنيات بشكل فعّال
- يستعمل الأنشطة المناسبة ويعدّلها بما يتناسب مع أهداف الجلسة
- يقيّم جلسات العمل للتأكد من تحقيق أهدافها
- يدرك معيقات التدريب ويتعامل معها بما يلائم شخصية كل متدرّب

(٢) يدير عمل المجموعة بنجاح ويؤمن التفاعل بين مختلف أعضائها

- ينشئ جوًّا من الثقة ضمن المجموعة، حيث يشعر المشاركون أنّ باستطاعتهم مشاركة أفكارهم وتجاربهم من دون الحكم عليهم
- يحافظ على جوٍّ إيجابي وعلى مناخ من الإصغاء والاحترام المتبادل ضمن المجموعة
- يؤمّن مشاركة فعّالة ومتوازنة للجميع في سبيل إبراز الإمكانيات الكاملة لمجموعة العمل
- يُفعلّ التواصل والحوار ضمن المجموعة ويسعى إلى حلّ النزاعات بشكل سلمي
- يتعاطف مع المشاركين ويبيدي استعداداه للتعلّم منهم

(٢) ينقل رؤية المشروع إلى الشباب ويحفّزهم على العمل معًا

- يقدم المعلومات بشكلٍ إيجابي وموضوعي وجذاب
- يتحقّق من فهم المجموعة الواضح للمفاهيم والقيم الرئيسية
- يقود المجموعة نحو التبني المشترك لأهداف التدريب العامّة
- يرشد المجموعة وأعضائها المتدربين إلى فرص التغيير وقدرتهم على تحقيق ذلك
- يحثّ المتدربين على التعبير عن التغيير الذي أحدثه التدريب فيهم وعمّا يودّون الالتزام به

القسم الثاني

المفاهيم



الفصل الأول

الهوية والانتماءات المتعددة

١) الهوية الفردية والانتماءات الجماعية

إنَّ «الهوية» هي الحقيقة التي تشكّل خصوصية الفرد وتميّزه عن غيره، فيعبّر من خلالها عن فرادته وشخصيته الذاتية التي تتجسّد بمصطلح «الأنا». وهي تتضمّن أوجهًا وانتماءات متعدّدة (العمر، الجنس، الخلفية الاجتماعية، الدين، الثقافة، الانتماء الوطني، اللغة، المهنة، فلسفة الحياة، إلخ...). لذلك نقول إنّه لا يمكن أن تتعدّد هويّات الفرد الذاتية، فهي واحدة وفريدة ولكنها مكوّنة من انتماءات متعدّدة.

وترتكز الهوية الفردية في صيغتها الحديثة على بعدين أساسيين: الأول هو اكتشاف الفرد لكرامته الخاصة النابعة من ذاته الإنسانية، فهي ليست نتيجة انتماء محدّد لسلالة خاصّة أو طبقة اجتماعية راقية أو مجموعة ثقافية أو دينية معيّنة. وهذا ما يدفع الإنسان إلى التمسك بفرادته. وإن كان تكوين هذه الفرادة يأتي نتيجة عوامل لا يتحكّم الفرد بها كلّها، إنّما هذا لا يمنعه من السعي إلى التعبير عنها بحرية ومسؤولية.

والبعد الثاني للهوية الفردية هو تعدّد عناصرها. فالإنسان متعدّد الانتماءات. لكنّ هذا الواقع لا يجعلنا نقول بأنّ الهوية مركّبة، وكأنّها مجموع هويّات مختلفة يمكن فصلها بعضها عن بعض أو الاستعانة بواحدة دون الأخرى. فالهوية هي وحدة لا تتجزّأ، ولكنّها ليست جامدة بل متحرّكة باستمرار، بشكل ديناميّ يرتبط بالظروف الخاصة للفرد وبحريّته وخبراته وخياراته الرئيسة في الحياة وبتفاعله مع انتماءاته المتعدّدة وطريقة تحديد تداخلها وتفاعلها بعضها مع بعض.

من خلال هذين البعدين، يسعى الفرد إلى «أن يكون ذاته». ولا تنحصر هذه «الذاتية» إذا بما تختزن من المزايا والخصوصيات المكوّنة للهوية الفردية بين الفرد ونفسه وحسب، بل تنجم أيضًا عن مقتضيات العلاقة مع الآخر، ومع ضرورات الانضواء في فضاءات مشتركة. فالهوية الفردية لا تنفصل عن حياة الفرد الاجتماعية والوطنية؛ لا بل إنّ العلاقات الاجتماعية والمجموعات التي ينتمي إليها الفرد تسهم في تحديد مفهومه لذاته.

ويقول بعض علماء الاجتماع بأنّ الهوية تظهر عند وجود الاختلاف والتمايز، ما يجعل من الآخر عاملاً أساسياً في تحديد هويّتي. لكننا نفضّل القول بأنّ الوعي للفرادة الذاتيّة والجماعيّة هو العامل الأساسي لاعتلان الهوية الخاصّة في مقابل هويّات أخرى. إنّ لا يكفي الإنسان أن يكتشف أنّه مختلف عن الآخرين، بل يحتاج لأن يدرك ما يميّزه عنهم ويتمكّن من التعبير عن ذلك.

(٢) بين الانتماء والعصبية

تختلف تراتبية الانتماءات الاجتماعية وتأثيرها في تكوين هوية الفرد أو التعبير عنها، بحسب الظروف التي يمرّ بها. فإنّ الفرد يقيّم ويختار، عن وعي أو لا شعورياً، أيّاً من مكونات هويته وانتماءاته المختلفة سيضع في الواجهة، وأيّاً منها سيضع في مراتب ثانوية، أو حتى يخفيها، بحسب الوضع الذي يكون فيه.

يمكن أن نصنّف الانتماءات الاجتماعية للفرد إلى ثلاث فئات: أولها الانتماء إلى الإنسانية، كما يقول الفيلسوف اليوناني تيرينس: «أنا إنسان ولا شيء إنساني غريب عني». والفئة الثانية تتكوّن من الانتماء الوطني أو المدني ضمن الجماعة السياسيّة وتتحقّق عبر المشاركة في الحياة العامّة. أمّا الفئة الثالثة فهي تشمل الانتماء إلى مجموعات خاصّة عائلية أو مهنيّة أو إثنيّة أو ثقافيّة أو دينيّة، على المستوى ما دون الوطني أو ما فوق الوطني.

قد تتنافس مجموعة الانتماءات أو تتنافر أو تطغى إحداها على الأخرى. كما يظهر من وجهة نظر علم الاجتماع السياسي تمايز واضح في نوعيّة التنظيم والممارسة بين العلاقات المبنية على أساس الرابط الوطني المدني (الفئة الثانية) والعلاقات المبنية على أساس الجماعة الخاصّة (الفئة الثالثة).

يرتكز شعور الانتماء إلى «طائفة» (بمعنى جماعة) خاصّة على ذاكرة جماعيّة غالباً ما تكون مرتبطة بوحدة الأصل (الانتماء إلى شعب واحد أو ديانة واحدة) وبتاريخ مشترك (نضال للوجود ورموز تعبّر عن هذا النضال...). كما يتعرّز هذا الانتماء لارتباطه بشبكة منافع خاصّة بين أفراد الجماعة الواحدة. ويحقّ لكلّ جماعة أن تحافظ على هذه الخصوصيّة والفرادة ضمن المجتمع المتعدّد. إنّما كما أشار ابن خلدون، فقد يتحوّل شعور الانتماء الطائفي (الجماعي) إلى عصبية تشكّل مصدراً للصراعات الدائمة. لأنّه، بحسب ابن خلدون، تسعى العصبية بطبيعتها إلى السلطة ولذلك تكون دوماً في دائرة المنافسة وليس التكامل.

أمّا مجتمع المواطنين فيقوم على قاعدة عقد اجتماعي يؤمّن المصلحة العامّة في إطار مدني، ويعبّر عن الهوية المشتركة بين جميع المواطنين التي تسمو على كافة الانتماءات الخاصة. وتكون المدينة بمنظومتها الجغرافيّة والسياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، أو تكون الدولة بمؤسّساتها وكافة قطاعاتها الملحقّة، الإطار الناظم لعلاقة المواطنين في ما بينهم وتجاه المجتمع.

«ما من شك في أن للواقع السياسي والاجتماعي في لبنان خصوصيّة تتمثل في ما تتمثل بالتنوّع الديني، والطائفي، والمذهبي، وحتى الفكري. وتلك خصوصيّة لا بدّ أن يضعها نصب عينه أيّ مشروع سواء كان على صعيد الحكم، أو على صعيد الحوار... ولا بدّ أن نتّفق على لبنان الإنسان بمعنى أن تكون صفة الإنسان أو صفة المواطن هي الأساس لشكل النظام والصيغة اللبنيّة، وأن لا تكون للطائفيّة أيّ مداخلة في حقوقه وواجباته وفي مواقعه على الساحة اللبنيّة.»

العلامة السيّد محمد حسين فضل الله

يبيّن عالم الاجتماع الألماني توينز (١٩٨٩) وجود تمايز واضح بين الطائفة حيث تغلب العلاقات الفطريّة والمجتمع حيث تغلب العلاقات المكتسبة. ويلاحظ توينز أنّ ثمة إرادتين: الإرادة الطبيعيّة المرتبطة بوجود الإنسان ككائن بيولوجي من ناحية، والإرادة المكتسبة المرتبطة بوجود الإنسان ككائن اجتماعي من ناحية أخرى. هذه المقابلة بين الإرادتين المذكورتين تطرح إشكاليّة العلاقات الاجتماعيّة: فحيث تكون الإرادة طبيعيّة فطريّة تقوى الطائفة، وحيث تكون الإرادة مكتسبة يتعرّز دور المجتمع.

أمّا العلاقة بين الانتماء الطائفي-الجماعي والانتماء المدني-الوطني فلا تتحقّق بالانتقال من هويّة إلى أخرى، وكأنّ الواحدة تلغي الأخرى، بل بانفتاح الانتماء الطائفي الخاص على المجال العام، حيث يُغني الانتماء الوطني الجامع هويّة الفرد ويرتقي بها إلى مستوى الحرّيّة والمسؤوليّة. فالمجال العام والانتماء المدني يُشكّلان حاجة للهويّة الفرديّة والجماعيّة ومساحة رحبة للتطوّر والرقي عبر التفاعل مع الآخرين والأفكار والمعطيات العامّة، وعبر توسيع شبكة العلاقات والمصالح المشتركة على أساس الانتماء المدني. فبدون هذه الفسحة يتحوّل الانتماء الطائفي إلى عصبية يتفوق الفرد في حلقتها الضيقة فاقداً

الحرية والإبداع معاً. وبالمقابل لا يتحقق الانتماء الوطني على حساب الانتماءات الأخرى (الجماعية) أو عن طريق تهميشها أو محاولة نكران وجودها. فمن الخطأ الاعتقاد بأن الانتماء الوطني-المدني السليم يتطلب التنكّر للانتماءات الجماعية الخاصة أو التخلّص منها، وكأنّ ثمة تعارضاً بينهما. بل الواقع هو أنّ الانتماء الوطني يجب أن يُشكّل الإطار العام حيث تتمكّن الانتماءات الخاصة من التعبير عن ذاتها والتفاعل مع غيرها.

فكما أنّ تقويع الشخص داخل أحد الانتماءات الخاصة واعتباره المساحة الرئيسة للحياة والتعبير عن الذات يؤدي إلى نشوء عصبية منغلقة وهويات متصادمة مع غيرها وقاتلة، كذلك يمكن أن يتحوّل الانتماء الوطني، في حال أخذ أشكالاً قومية متطرّفة مبنية على صيغة الانصهار ورفض الاعتراف بالتنوع الثقافي وخصوصيات الأفراد والجماعات، إلى إيديولوجية وعصبية مقبّنة تقوّض أساسات الترابط الاجتماعي والسلم الأهلي.

تطغى، في المجتمعات الحديثة، العلاقات المكتسبة القائمة على الفردية والاستقلالية الفكرية. أمّا في لبنان فغالباً ما يطغى الانتماء الطائفي القائم على روابط الدين والدم والقربى، على الانتماء الوطني-المدني، بحيث يشعر الفرد أنّه غير مكتمل الدور والحضور والحق الشخصي إلا بقدر ارتباطه بطائفته.

إزاء هذه الإشكالية، يظهر منحنى تصادمي بين ما يمكن أن يشكّل تناقضاً في عادات الطوائف ومكتسباتها ومستلزمات المواطنة واكتمال شروط نضوجها. إذ لا يتشكّل الاجتماع المدني-الوطني بائتلاف الطوائف في ما بينها، بل يتطلب اعتراف الأفراد والطوائف بالحاجة إلى مساحة مشتركة للانتماء الوطني تتخطى خصوصية كلّ منها وترتقي بها معاً إلى دائرة المواطنة الحاضنة للتنوع والمنتجة للهوية الوطنية الجامعة.

٣. أزمة طغيان الجماعة على الفرد

إنّ الإشكاليّة في الاجتماع اللبناني تكمن في كونه عقد بين الطوائف أكثر منه بين المواطنين. أو على الأقلّ لم ينجح المجتمع اللبناني حتى الآن في تحويل هذا العقد إلى قناعة وطنيّة شاملة وثابتة، ربما لاستئثار القيادات الطائفية بالسلطة وتحكّمها بالإرادة الشعبيّة.

إنّ الممارسات السياسيّة في حقبة ما بعد الاستقلال غالباً ما كانت متمحورة حول الصلاحيّات السياسيّة والمكتسبات لهذه الطوائف، على أساس المحاصصة حتى في الإنماء، مع تهميش دور مؤسّسات الدولة في خدمة المصلحة العامّة وفي تعزيز الهويّة اللبنانيّة الجامعة. أدّى ذلك إلى ضعف الهويّة الوطنيّة الجامعة التي تحتاج أصلاً إلى أن تُبنى على منطلق الحقوق والواجبات والمشاركة في الحياة الوطنيّة وقضاياها العابرة للطوائف والمكوّنات الاجتماعيّة المختلفة، مع الاعتراف بالتنوّع الثقافي والديني وجعله مصدرًا للغنى الحضاري المشترك.

وتعبّر أزمة الهويّة الوطنيّة أيضاً عن أزمة في الهويّات الجماعيّة وفي معنى الانتماء الخاص إلى هذه الجماعات والطوائف. فغالباً ما أصبحت الجماعات الطائفية والمذهبية دائرة مغلقة تحبس الفرد في تبعيّة ذهنيّة وسياسيّة، بدلاً من أن تكون قاعدة انطلاق له نحو مساحة المجتمع الوطني والإنساني الواسعة، ليتفاعل مع أقرانه ويمارس مسؤوليّته ضمن المجتمع المدني ويغتنمي من ذلك ويغني الآخرين بما عنده من خصوصيّة، ويعود نحو جماعته ليكون عامل تجدد مستمرّ وتطوير لها. فبانغلاقها على ذاتها تفقد الطوائف دورها الأصيل في تمكين الفرد أدبياً وروحياً من تأدية دوره في المجال العام باستقلاليّة وحرية، وفي دفع المجتمع ككلّ عبر الحوار والنقد البناء نحو الأفق الإنسانيّ الأرحب والأسمى.

فبدل أن تمحى الخصوصيّات لتحقيق الوحدة، على الانتماء الوطني الجامع في لبنان أن يكون مساحة لكلّ مواطن لممارسة كامل حقوقه وتحمل مسؤولياته الوطنيّة مع التعبير عن خصوصيّاته في ما يتعلّق

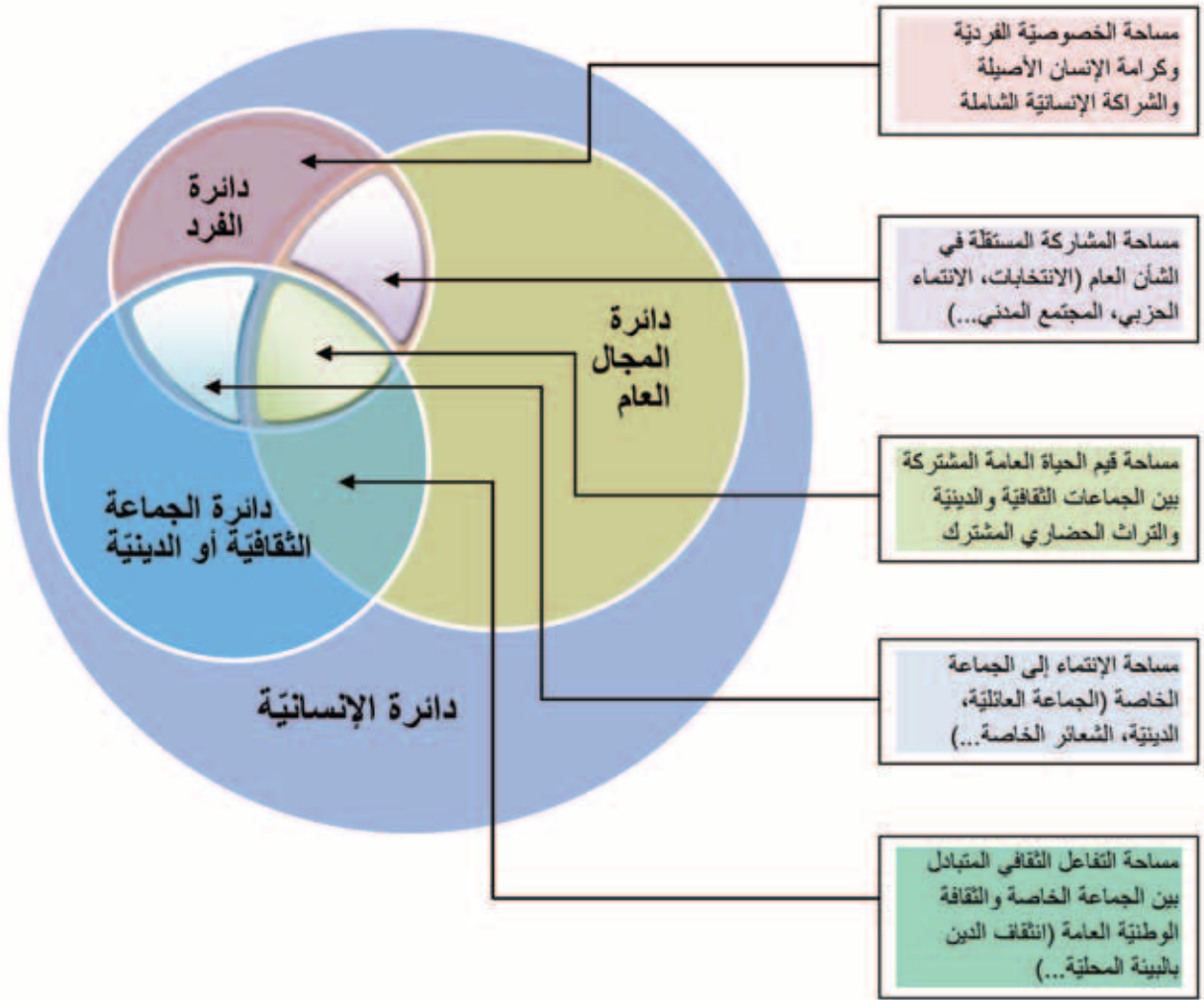
بانتمائه الديني والعائلي وخياراته الاجتماعية المتاحة. على أن يؤدي تفاعل هذه الخصائص فيما بينها إلى إغناء المساحة العامة المشتركة وثقافة الأفراد والجماعات. فبدلاً من أن تتنافس هذه الانتماءات، تصبح هي القاعدة التي يقوم عليها التبادل الثقافي والتي تدفع الفرد إلى ممارسة مسؤولياته العامة بحرية ومسؤولية.

«لا تتعارض حكماً مقارنة المجتمع على أساس الفرد مع مقارنته انطلاقاً من الجماعات، لا بل تتعايش هاتان المقاربتان برغم التوتر في العلاقة فيما بينهما. الدولة التي تأخذ بالاعتبار ضمن مؤسّساتها المقاربتين معاً تؤمّن لذاتها مزيداً من الثبات والمشروعية. خبرة لبنان في الأعوام الخمسة عشر الأخيرة، حيث شهدنا تنامياً للهويّات الطائفية، تظهر إلى أيّ مدى يُشكّل ضرباً من الخيال الاعتبار بأنّ حلّ الأزمة اللبنانية يكمن في الإلغاء الفوري للتمثيل السياسي على أساس طائفي. ولكن لا يقلّ خطورة عن ذلك الاستمرار في تجاهل سعي المواطنين وتوقهم للمشاركة الكاملة في الحياة الوطنية، لما ينتج عن ذلك من شعور بالحرمان بسبب عدم الاعتراف السياسي بالأفراد. الإشكالية تكمن إذاً في التوفيق ضمن نظام مبتكر، بين المحافظة على التعبير عن الهويّات الجماعية وإنشاء مساحات سياسية حيث يستطيع الأفراد المشاركة انطلاقاً من ذاتهم... فالمشكلة إذاً في المواطنة في لبنان لا تكمن في عدم وجود الفرد، كما يُقال أحياناً، بل بالأحرى في عدم الاعتراف السياسي بوجوده.»

نواف سلام، الحالة اللبنانية: الطوائف، المواطن، الدولة (١٩٩٨).

٤. الهوية الذاتية ودوائر الإنتماءات الرئيسة

فادي ضو



الحرية والديمقراطية ركيزتا الهوية الفردية والجماعية غسان سلامه

كل واحد منا يدرك أن جنسه، ذكراً أو أنثى، وتدريبه المهني، ومسقط رأسه، ومكان إقامته، ولغته، ودينه، ناهيك عن انتمائه المفترض لدولة أو قبيلة أو عشيرة، وحمله وثنائى رسمية لميلاد أو عمل أو سفر، وذكرياته كما أمانيه، وأحلامه وكوابيسه، تشكل معاً عناصر هويته. فإن تمكن المرء من التأليف بينها شعر باستقرار شخصيته على نموذج ما، وإن عجز عن ذلك التآلف أصيب بأزمة هوية، بل بنوع من أنواع انفصام الشخصية.

هذه الطينة اللزجة التي نسميها هوية ليست إرثاً ثابتاً بل هي معطيات متعددة ومتراكمة تُعيد إرادتنا وأهواؤنا صياغتها مراراً، فتارة نعظم من شأن ارتباطنا بأرض بعينها ندعوها وطناً، وطوراً نعتبر انتماءنا إلى دين بعينه غالباً، وطوراً آخر نفرّر أنّ فكرة أو إيديولوجية، أو على العكس أنّ قبيلة أو شلّة، هي المكوّن الأساس لهويتنا، حتى بتّ أعتقد، مع مرور العمر، وتفتت الكثير مما توهمته يوماً من الثوابت، أنّ أفضل تحديد للحرية الفردية هو بالذات تلك المقدرة على إعادة تركيب الهوية وترتيب العناصر التي تكوّنها من دون ملل أو وجل أو خجل...

لكنّ تناول الهوية، الفردية منها والجماعية، لا يتمّ في فراغ. فإذا كان بناء الشخصية الفردية يتمّ في إطار معيّن، بالتفاعل والتمايز مع الأب والأم والأخوة والأقرباء والقبيلة والطائفة والأصدقاء والمدرسة والمهنة، فإنّ بناء الشخصية الجماعية يتمّ دوماً في إطار إقليمي ودوليّ معيّن...

وإن كانت حرية كلّ فردٍ منا هي في قدرته على إعادة تركيب عناصر شخصيته كما يرى على المستوى الفردي، فإنّ الديمقراطية، أي الحرية على مستوى الجماعة، هي في قدرة الجماعة على ردع الحاكم عن فرض ترتيب معيّن لعناصر الهوية الجماعية وفقاً لمصالحه وأهوائه، فإنّ تمكّنا، كجماعة، من صون حقنا في تحديد هويتنا، نكون قد تمكّنا لا من جبه مساعي العدو والمحتل فحسب، بل من ردع من يحاول فرض رأيه وإحكام تسلّطه علينا من أبناء جلدتنا. وإن تمكّنا فعلاً من صون هذا الحق، في وجه الخارج المحتل كما في وجه الداخل المتسلّط، نكون قد أعدنا للثقافة استقلالها عن السياسة، وقيمتها بذاتها ولذاتها، ونكون قد وضعنا حدّاً لاستعمال الثقافة المتكرّر كمجرد أداة للسياسة، وهي في الجوهر غير السياسة، وقبل السياسة، وفوق السياسة.

من مقالة بعنوان: «الهوية الفلسطينية في عصر العولمة»، موقع العربية، نقلاً عن جريدة «الحياة» اللندنية:

<http://www.alarabiya.net/views/2010110391/04/06/.html>

الفصل الثاني

نماذج المواطنة عبر التاريخ والجغرافيا

(Exclusive Citizenship) المواطنة الفئويّة (١)

برز مفهوم المواطنة لدى اليونانيّين القدماء وكان يعني إمكانية المشاركة في الشّأن العام للجماعة في الإطار الجغرافي الذي تتّخذ هذه الأخيرة مستقرّاً لها وتبني عليه مؤسّساتها السياسيّة. وقد حدّد أرسطو مفهوم المواطن باعتباره كلّ من له الحق بالمشاركة في مجلس الحكم والتعاطي بشؤون الدولة من خلال المراتب الرسميّة المنوطة به.

كانت تجربة المواطنة وممارستها عبر الديمقراطية المباشرة في أثينا تقتصر على نخبة الرجال، إذ إنّ النّساء والعبيد والأطفال وشرائح اجتماعيّة أخرى كانت مهمّشة، عبر منعها من ممارسة المواطنة والتمتّع بحقوقها.

وشهدت الأمبراطوريّة الرومانيّة بدورها ممارسةً للمواطنة باعتبارها ثقافة الشّأن العام مع التركيز على بعدها الحقوقي. لكن سوء الممارسة السياسيّة وجوّ المؤامرات والمنافسات والخيانات داخل مؤسّسات الحكم ساهمت في التأثير سلبيّاً في الممارسة المواطنيّة.

تعدّدت فيما بعد طرق تطبيق هذا النموذج على مدى قرون، وغلب عليه النمط الإقطاعي والاستتباعي للناس، أو إلحاقهم بكيانات ذات طبيعة مزدوجة: سياسيّة-دينيّة. يعبر عن ذلك النموذج الإقطاعي في العصور الوسطى في أوروبا والتبعية الدينيّة التي رافقت (الشعب يتبع حُكمًا دين الملك)، حتى الوصول إلى حروب الأديان بين الكاثوليك والبروتستانت في القرنين السادس عشر والسابع عشر. ومع معاهدة وستفاليا (١٦٤٨) ومرسوم نانت (فرنسا - ١٦٨٥) تمّ القبول بمبدأ التسامح، ما يعني التمكن من العيش ضمن مدينة أو إمارة رغم عدم اعتناق ديانة الحاكم أو الملك.

من ناحية أخرى، أدخل الحكم الإسلامي خلال مراحل المتعدّدة مبدأ المواطنة إلى المجتمعات العربيّة وإلى غيرها من المجتمعات التي وقعت تحت سيطرته، وجعله أساس الانتماء إلى الدولة والجماعة السياسيّة

بدلاً من الانتماء القبلي السائد آنذاك، مثلما شكّل اعتناق الإسلام دخولاً في الأمة الإسلامية من دون تمييز بين عربي وأعجمي. وتضمّن مفهوم المواطنة في الدولة الإسلامية نظام الذمّة لأهل الكتاب غير المسلمين (أي بشكل أساسي اليهود والمسيحيين^١)، فمنحهم حقّ البقاء ضمن إطار الدولة الإسلامية والمحافظة على خصوصيّتهم الدينيّة، ولكن مع نظام خاص للحقوق يميّزهم عن سائر المواطنين ولا يمكنهم من المشاركة الكاملة في الحياة العامّة. تظهر أهميّة هذا النموذج في نقل العلاقة في المجتمع من الإطار الطبيعي-الفطري (العائلي، القبلي، العصبي...) إلى الإطار السياسي-الإرادي حيث يصبح للفرد مكانة بذاته ككائن اجتماعي مستقلّ. لكنّه يبقى غير شامل لجميع أفراد المجتمع، وبدلاً من أن يكرّس المساواة فيما بينهم، يعزّز بالعكس التمييز والطبقيّة أو التفرقة في الحقوق والواجبات.

على الرغم من أهميّته في طبيعته التأسيسية للمفهوم وتطوير حقوق الناس ومبدأ التسامح، يعاني هذا النموذج القديم للمواطنة من حالة الإقصاء التي تحجب عن مجموعات عديدة من المجتمع صفة المواطن أو جزءاً من حقوقه (النساء، العبيد، الغرباء، المختلفين دينياً، الأطفال...) وتبقيه محصوراً بنخبة جماعيّة أو اجتماعيّة معيّنة. فتبقى هنا المواطنة منقوصة طالما هي مؤسّسة على تماهي المجال العام مع فئة خاصّة ومميّزة من فئات المجتمع، تهيمن عليه وتتسامح مع وجود الآخرين فيه. في هذا السياق يكتسب

مفهوم التسامح بعداً سلبياً، إذ يعبر عن نوع من التنازل من قبل صاحب السلطة تجاه فئة أو فئات مستضعفة أو أقلّ شأناً من الآخرين لمجرد اختلافها عنه في الانتماء الديني أو القومي، إلخ. فإشكاليّة هذا النموذج من المواطنة ترتبط بطغيان مبدأ الانتماء على مبدأ المساواة. فلا يتمتّع بالمواطنة الكاملة إلاّ الذين ينتمون إلى الجماعة التي حدّدت نفسها بكونها الإطار المكوّن للوطن والدولة. ويبقى في هذه الحال الآخرون خارج دائرة المواطنة الحقيقيّة. فهم ضيوف أو مواطنون من درجة ثانية.



المواطنة الفئويّة
Exclusive Citizenship

^١ راجع: صحيفة المدينة، سنة ٦٢٣.

مفهوم المواطنة سليم نصر

المواطنة مفهوم تاريخي شامل ومعقد له أبعاد عديدة ومتنوعة، منها ما هو مادي ومنها ما هو قانوني ومنها ما هو ثقافي ومنها ما هو سلوكي. فالمواطنة ليست مفهوماً جامداً بل مصطلح سياسي حيّ ومتحرك في سيرورة تاريخية مستمرة. وتعبّر المواطنة عن علاقة ثلاثية، علاقة الإنسان بمكان محدد جغرافياً وتاريخياً أي بوطن، وعلاقته بالأشخاص الساكنين في هذا المكان أي المواطنين، وعلاقته بالدولة التي ترعى الشأن العام في هذا المكان ولمصلحة الناس الساكنين فيه.

والمواطنة تعبير عن انتماء لوطن ودولة وممارسة لعضوية المواطن في وطنه ودولته، وقد ارتبطت المواطنة في التجربة التاريخية للشعوب بمفهوم الدولة وبمشروع الدولة الحديثة. فاستقرار الدولة، والاستقرار ضمن الدولة وتطوير بناء الدولة، والعلاقة المباشرة بين الدولة والمواطنين، من شروط التطور التاريخي للمواطنة وانتعاشها.

وارتبطت المواطنة تاريخياً أيضاً بفكرة أنّ الشعب، مجموع المواطنين، هو مصدر السلطة ومرجعها الأخير وصاحب الحقّ في مساءلتها ومحاسبتها، ومنها ارتبطت بفكرة أنّ تتوافر لكلّ مواطن ضمانات وإمكانات ممارسة حقّ المشاركة السياسيّة الفعّالة وتوليّ المناصب العامّة. وارتبطت المواطنة أخيراً بفكرة حكم القانون والمساواة أمام القانون، أي معاملة كلّ الذين يُعدّون أعضاء في المجتمع الوطني، المواطنين، على قدم المساواة بصرف النظر عن انتماءاتهم الفئويّة أو أي وجه من أوجه التنوّع بين الأفراد والجماعات.

من مقدّمة كتاب: **قضايا المواطنة في لبنان**، المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٤، ص. ٧-٨.

٢) المواطنة الديمقراطية (Democratic / Inclusive Citizenship)

أدى التحرر التدريجي للفرد من التبعية الكاملة للإقطاعي أو الطائفة (الجماعة الطبيعية) أو السلطة المطلقة (الدينية أو السياسية-الإقطاعية) أو الاستعمار، إلى نشوء مجتمع مدني وفضاء عام يستطيع من خلاله الفرد أن يعبر عن ذاته ويكون فكره وينمي فرادته ويقدم مساهمته في تصور الشأن العام وكيفية تنظيمه وإدارته.

تطور هذا النموذج بالتدرج من خلال انتشار الفكر الحر والعلوم الحديثة والوعي للحقوق والحريات، في مجتمعات بقيت ضيقة ونخبوية في البداية (الصالونات البورجوازية، المنتديات العلمية والفلسفية...) حتى أوصلت فيما بعد إلى ثورات عامة ونصوص تأسيسية لحقبة تاريخية جديدة من الاجتماع السياسي: المملكة المتحدة ١٦٦٨ - إعلان الحقوق Bill of Rights؛ الولايات المتحدة الأمريكية ١٧٧٦ - إعلان الاستقلال؛ فرنسا ١٧٨٩ - الثورة الفرنسية وشرعة حقوق الإنسان والمواطن. أحدثت هذه

الثورات في تلك المجتمعات تحوّلًا جذريًا في شكل الحياة العامة والسلطة، وأعدت بناءها على أساس المساواة بين المواطنين والتمثيل الديمقراطي للجميع استنادًا إلى مبدأ الشعب مصدر السيادة والسلطة.

شكل هذا النموذج ثورة حقيقية في الحياة الاجتماعية العامة، ومعه بدأ مفهوم المواطنة يأخذ معناه الحقيقي. دخل عندها مفهوم الدولة بمعناه الحديث في الأدبيات السياسية الغربية، وظل مرتبطًا، خلال مرحلة طويلة، بمفهوم الأمة. فنشأت الكيانات السياسية الحديثة تحت شعار «الدولة-الأمة»، وصار بذلك الانتماء إلى الدولة معيارًا للمواطنة. فتحوّل إذ ذاك مفهوم المواطنة من كونه امتيازًا ليصير مجموعة من المكونات تتمحور حول الانتماء الوطني.

«يوجب التمايز بين الدين والدولة قيام دولة مدنية تحترم الأديان وتصون حرية المعتقد والعبادة، فيما تتولّى هي دون سواها إدارة الشأن السياسي والإقتصادي والمالي والعسكري. ويبقى من حقّ الدين أن يعطي حكمه الأدبي في أعمال هذه الإدارة وأدائها من ناحية نتائجها الخلقية والإنسانية. أمّا الدولة فتلتزم إعطاء الدين مكانته ودوره في ما يُشيع من قيم روحية تُنعش الحياة الاجتماعية السريعة العطب.»

شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان، ٢٠٠٩، المادة ٨.

تبلور المفهوم الحديث للمواطنة الديمقراطية بارتباطه بالانتماء القومي إلى شعب وطني موحّد في إطار «الدولة-الأمة» من ناحية، وبشموليّته لسائر المواطنين (بالرغم من تحقّق ذلك شيئاً فشيئاً مع اعتاق العبيد والاعتراف بحقوق المرأة كاملة...) من ناحية أخرى، على أساس المساواة في الحقوق والواجبات. أقلّ في هذا السياق دور الجماعات الخاصّة، الثقافيّة أو الدينيّة، لا بل غالباً ما تأسست المواطنة على إقصاء الجماعات الخاصّة من المجال العام.

ويتضمّن هذا النموذج ثلاثة مكوّنات رئيسية، هي:

- (أ) **المكوّن المدني**، ويشمل الحقوق الشخصيّة الفرديّة كالارتباط والتمكّن والحقوق القانونيّة كالمساواة والأدعاء والمرافعة والحريّات مثل حرّيّة التعبير والمعتقد والارتباط والتنقل...
- (ب) **المكوّن السياسي**، ويشمل حقوق المشاركة في السلطة عبر الاقتراع والترشّح، وتأليف الجمعيات والأحزاب أو الانضمام إليها...
- (ج) **المكوّن الاجتماعي**، ويشمل حقوق الضمان والتعلّم والاستشفاء والسكن والأمن ومتطلّبات العيش الأساسيّة...

كما يستند هذا النموذج إلى أسس ثابتة، أهمّها:

- (أ) **الشعب مصدر السيادة والسلطة وهو الذي يحاسبها**، إذ لم يعد يوجد مرجعيّة مطلقة للسلطة لتبريرات دينيّة أو اقطاعيّة...
- (ب) **المساواة الأصليّة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وضمان الحريّات بغضّ النظر عن الاختلاف في الانتماءات الطبيعيّة أو المكتسبة** (راجع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨؛ مع العلم بأنّ الناحية التطبيقية تختلف في كثير من الأحيان مع هذه المبادئ وتقتضي استمرار النضال بهدف تحقيقها على أكمل وجه ولجميع الناس).
- (ج) **العقد الاجتماعي للعيش معاً بأبعاده السياسيّة** (احترام مؤسّسات الدولة والمساواة في المشاركة السياسيّة) والاقتصاديّة (ببعديه: ضمان المملكيّة الخاصّة وحماية المبادرة الفرديّة من ناحية والمساهمة في تمويل أدوات الحياة العامّة والتكافل الاجتماعي عبر النظام الضرائبي من ناحية أخرى) والاجتماعيّة (تشكيل المجتمع المدني العابر للانتماءات الطبيعيّة بمؤسّساته وقضاياه).

ينتج عن هذه الأسس منظومة من القيم العامّة التي يُفترض أن تتأسّس عليها السياسات التربويّة^٢ والثقافيّة والاجتماعيّة الوطنيّة. يُمكن ذكرها، بالاعتماد على الثقافة المستمدّة من شرعة حقوق الإنسان، من خلال التبويب التالي:

- القيم الإنسانيّة (المنطلقة من احترام حقوق الإنسان - كلّ إنسان - وصون الكرامة الإنسانيّة)
- القيم المدنيّة (القاضيّة باحترام القوانين وأنظمة الحياة العامّة والأعراف)
- القيم الأخلاقيّة (المرتكزة على التعاون والتضامن والرقيّ ومناهضة الظلم والغبن وإحقاق العدل والإنصاف).

«إذا خيّر أحدكم بين حزبه وضميره، فعليه أن يترك حزبه وأن يتبع ضميره؛ لأنّ الإنسان يمكن أن يعيش بلا حزب، لكنه لا يستطيع أن يحيا بلا ضمير.»

كمال جنبلاط

في المجتمعات التي يشكّل الدين فيها مكوّنًا ثقافيًا أساسيًا، يمكن للتأصيل الديني للقيم العامّة أن يضيف بعدًا روحيًا عليها ويحثّ على الالتزام بها.

«إنّ الأوطان لا تُشاد إلّا على أسس من الحقّ، ولا ترتفع وتدوم وتعتزّ إلّا بدعائم من الأخلاق السامية. وسلامة الأوطان لا تكون بصيانة حدودها وتأمين الآليات الحديديّة لتقيها عدوان البغاة فحسب، بل تكون أولاً وقبل كلّ ذلك بوجيب المحبّة يخفق في قلوب أبنائه فيشيع بين صفوفهم نورًا يضيء لهم الطريق، ويجمع لهم القوى، ويدفع بهم إلى الأمام وفيما بعد لا يخشون عدوًّا... فالقيمة الحقيقيّة للمواطن هي بما يعطي وطنه من مواهب، لا بما يحقّق لنفسه من مكاسب.»

الشيخ حسن خالد في مناسبة تنصيبه مفتيًا للجمهورية اللبنانيّة، في ٢٤ كانون الأول ١٩٦٦.

^٢ راجع على سبيل المثال: شرعة المجلس الأوروبي للتربية على المواطنة الديمقراطية وحقوق الإنسان ٢٠١٠.



المواطنة الديمقراطية Democratic/Inclusive Citizenship

مسؤولية المواطن المدنية في خدمة الشأن العام والمصلحة العامة أنطوان مسرة

الدولة الديمقراطية هي عربة ذات عجلتين، إحداهما السلطة المركزيّة والثانية المجتمع والمواطنين. غالباً ما نفكر بالدولة انطلاقاً من مفهوم سلطوي. الدولة الديمقراطية نابعة من السلطة المركزيّة ويدعمها المواطنون وهي لا تسير بعجلة واحدة...

والشأن العام هو إحدى أبرز المشاكل في المجتمع اللبناني. يصعب إيجاد بناء ملكيّة مشتركة يتقيد المالكون بنظام البناء المشترك، فيدفعون ما هو متوجّب عليهم ويلتزمون حضور اجتماعات لجنة المبنى وتنفيذ القرارات. كيف يمكن للمواطن أن يبني دولته الديمقراطية وهو عاجز عن إدارة الشأن العام في المبنى الذي يقطنه!

المواطن الذي يدرك المصلحة العامة في محيطه، أي في المدرسة والمنزل والحي، يستطيع أن يرتقي إلى مفهوم الدولة والوطن حيث يجري التوفيق، اليومي والصعب، بين مصالح متضاربة... لأنّ المصلحة العامة ليست مصلحة أكثرية، ولا مصلحة أقلية، ولا مصلحة الجميع. إنّها المصلحة التي تحافظ على وحدة المجتمع واستقراره وازدهاره الذي تنتمي إليه وتحقق الأهداف التي يصبو إليها المواطنون.

مقتبس من كتاب: الشأن العام في الحياة اليومية المحليّة في لبنان: مبادرة ومشاركة ومواطنة دعماً للعمل البلدي.

٣) المواطنة المتعدّدة ثقافيًا (Multicultural / Plural Citizenship)

بعد التأسيس للمساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات والمشاركة في إدارة الحياة العامّة عبر المواطنة الديمقراطية وتحقيق ذلك بالتدرّج (وإن لم تكتمل بعد هذه المسيرة في العديد من المجتمعات أو بالنسبة إلى الحقوق الفعلية للمرأة مثلاً أو الحقوق الاجتماعية وتكافؤ الفرص بين المواطنين...)، تبين بأنّ الخصوصيات الثقافية للجماعات المختلفة المكوّنة للوطن لها تأثير في تحقيق الترابط الاجتماعي والمحافظة على وحدة المجتمع وتماسكه.

في العادة، تنحو المجموعات الأكثر تأثيراً، إن لسبب نسبتها العددية الكبيرة أو لعراقتها التاريخية ودورها الفعلي أو الرمزي في تشكيل الذاكرة العامّة، إلى الإمساك بمفاصل القرار وتشكيل الحياة العامّة وأنماطها بما يتناسب مع تقاليدها وقيمتها ومصالحها، وقد يكون ذلك على حساب المواطنين الذين ينتمون إلى جماعات تشكّل أقليات ثقافية في هذا المجتمع.

لذلك تعتبر سياسات الدمج القسريّ أو الانصهار من الانحرافات الممكنة في المواطنة الديمقراطية، بحيث تسعى الدول من خلالها إلى فرض نموذج وحيد ومفهوم أحادي للحياة العامّة والوطنية، غالباً ما يكون متطابقاً، إرادياً أو حتى لا إرادياً، مع ثقافة الأكثرية ولا يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الآخرين الثقافية (الذاكرة التاريخية، اللغة، الرموز والأعياد...).

لذلك جاءت المواطنة المتعدّدة ثقافياً كجواب على هذا الواقع، بهدف حماية الأقليات^٢ من هيمنة الأكثرية عليها، ما يؤدي إلى حرمان المواطنين المنتمين إلى الأقليات الثقافية من جزء من حقوقهم بسبب هذه الهيمنة. تسمح المواطنة المتعدّدة ثقافياً في توفير نظام لإدارة الحياة العامّة والمشاركة بين المواطنين يحترم التعدّدية ويترك فسحة لواقع التنوع الثقافيّ والإثني واللغوي والديني الذي يكون العديد من المجتمعات للتعبير عن ذاته، والحماية بذلك من سياسات التمييز. وغالباً ما يترجم هذا النموذج بالحكم الفدرالي على المستوى السياسي.

^٢ راجع: إعلان الأمم المتحدة عن حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، ١٩٩٢.

^٤ راجع: شرعة الأونيسكو للتنوع الثقافي ٢٠٠١.

قد يكون التنوع الثقافي نتيجة تكوين المجتمع المتعدد القوميات أصلاً أو بسبب الهجرة إليه من قبل مجموعات ثقافية جديدة. في كلتا الحالتين، يشكل نموذج المواطنة المتعددة ثقافياً نظاماً يُعوّض للأقليات ما قد يلحق بها من إجحاف بفعل هيمنة الأكثرية⁵.

تكمن أهمية هذا النموذج أولاً في الاعتراف بالبعد الثقافي للمواطن وحقوقه وحياته العامة وذلك المرتبط ليس فقط بالثقافة الوطنية المشتركة بل أيضاً بالخصوصيات الثقافية للجماعات الخاصة. وثانياً يسمح هذا النموذج بالانتباه إلى كافة مكونات المجتمع وحقوقها وعدم الوقوع بخطر تهميشها أو ممارسة التمييز ضدها بشكل مقصود أو غير واع.

لكنّ خطورة هذا النموذج تكمن في صعوبة بناء التوازن بين احترام الخصوصيات الثقافية وإعطائها المساحة الكافية في الحياة العامة من جهة، والمحافظة على الوحدة الوطنية الحقيقية والهوية الجامعة من جهة أخرى. إذ ينحو المجتمع المدني أن يتشكّل في سياق هذا النموذج على الأساس «الطائفي/الجماعوي»، ويتبنّى قضايا الجماعات الخاصة على حساب مقاربة القضايا المشتركة من وجهة نظر الحياة العامة العابرة للطوائف وعلى حساب الترابط الاجتماعي.



المواطنة المتعددة ثقافياً
Multicultural/Plural Citizenship

⁵ Will Kymlicka. Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights (1995)

٤) المواطنة العالمية (Global / International Citizenship)

مع ثورة وسائل الاتصال الحديثة وتطور وسائل النقل للبشر والبضائع تحول العالم إلى «قرية كونية» (Global Village)، لاسيما مع انتشار الليبرالية والاقتصاد الحر الذي أدى إلى إسقاط العديد من الحدود الجمركية.

أدى هذا الواقع، من الناحية الإنسانية القيمة، إلى تطور مفهوم الانتماء إلى العائلة البشرية الواحدة، وتعزيز مشاعر التضامن على المستوى العالمي، بفضل انتقال المعلومات والأخبار بطريقة شبه فورية بين مختلف أصقاع الأرض وشعوبها. فظهر مفهوم المواطنة العالمية، وبدأ مع هذا النموذج انتقاد منطق الولاء الوطني ذي المنحى القومي أو الفئوي، والسعي إلى موازنته مع تطوير الشعور بالولاء للإنسانية وقضاياها المشتركة. وقد أسهم تنامي المؤسسات الدولية غير الحكومية (INGO: Amnesty International, Green Peace...) وانتشارها الواسع عالمياً إلى تطوير هذا المفهوم للمواطنة العالمية، الذي يرتبط تحقيقه بأمرين. الأول: تبني الفرد مبدأ الإنسانية الشاملة والتعاطف مع جميع أفرادها وقضاياهم المحقة (قد يؤدي ذلك مثلاً إلى تبني ملايين الناس ومن دول عديدة مختلفة لقضية شخص ما في الصين أو الولايات المتحدة أو إيران أو السودان أو غيرها، لقناعتهم المشتركة بتعرض هذا الشخص للظلم بغض النظر عن انتمائه القومي أو الديني أو الإثني...). والثاني: التحلي بالقدرة على التواصل مع الآخرين على المستوى العالمي. يتطلب ذلك معرفة عدد من اللغات غير لغة الشخص الأم لاسيما اللغة الإنكليزية، المعتمدة حالياً في أغلب الظروف كأداة للتواصل العالمي بين الشعوب والثقافات. لكن التواصل على المستوى العالمي يتطلب مهارات خاصة، غير إتقان اللغات، مرتبطة بمسألة الانفتاح على التنوع الثقافي وقبول الاختلاف والتعامل معه بإيجابية^٦.

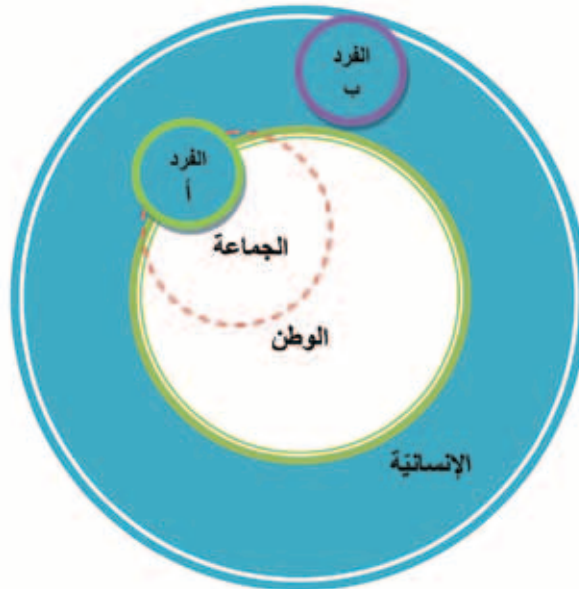
تتطلب المواطنة العالمية مساءلة الثقافة الخاصة والتحرر من ازدواجية المقاييس وفق ارتباطها بالتصنيف الجماعي على أساس «نحن» و «هم». كما تتطلب التفاعل مع الآخر والولوج في مقاربتة للأمر ونظرته إليها، بما في ذلك رؤيته لجماعتي وثقافتي الخاصة، فأفهم وجهة نظره من داخل منظومتها.

⁶ UNESCO. Intercultural Competences: Conceptual and operational framework. 2013

ترتكز المواطنة العالمية إذاً على ركنين أساسيين: وحدة العائلة البشرية مع ما هو مشترك بين الجميع من ناحية، والتنوع الثقافي من ناحية أخرى. وينمو هذا النموذج ويتحقق فعلاً عبر الحوار والتفاعل بين هذين الركنين.

على ضوء ذلك يتطور مفهوم «التربية العالمية» التي تهدف إلى توسيع آفاق الشباب إلى مستوى العالم وقضاياها، وإلى تعزيز الشعور لديهم بالمسؤولية تجاه هذه القضايا، كي لا يبقى محصوراً بالأفق الوطني الخاص.⁷

تكمن أهمية هذا النموذج في قدرته على مواكبة تطوّر الحياة وحركة الناس الجسدية والذهنية، وتعزيز التضامن الإنساني العام والتواصل العابر للحدود السياسية والثقافية، ما يحمي المواطنة من الوقوع بالفئويّة في سياق المفاهيم القومية المنغلقة. كذلك يُسهم في تحقيق الترابط الاجتماعي ضمن الأوطان المركّبة ثقافياً، لاسيّما تلك التي عرفت هجرة حديثة إليها، عندما يُنظر إلى التنوع الثقافي على المستوى العالمي كواقع بشري وغنى حضاري بدلاً من اعتباره على المستوى الوطني الضيق غزواً ثقافياً أو اجتماعياً.



المواطنة العالمية
Global/International Citizenship

⁷ North-South Center of COE: Global Education; Geof Alred. Michael Byram. Michael P. Fleming: Education for Intercultural Citizenship: Concepts and Comparisons (2006); Banks. James A. Ed.: Diversity and Citizenship Education: Global Perspectives (2007).

لكن يبقى هذا النموذج محصوراً بالذين لديهم القدرة على تبنيه عملياً عبر العلم والسفر... فهو وإن دعا إلى العدالة والمساواة بين الناس، يبقى بذاته مثلاً لعدم تكافؤ الفرص، لاسيما بين مواطني الدول الغنيّة (الشمال) والفقيرة (الجنوب) ومؤسساتها التجاريّة وغيرها. فتبدو أحيانا المواطنة العالميّة الهويّة الثانية للنخب العلميّة والاقتصاديّة والثقافيّة التي تمتلك القدرة الماديّة والفكريّة على تحقيق العيش الفعلي على مساحة الكرة الأرضيّة، وتبقى بعيدة كل البعد عن الطبقات الفقيرة التي لا تزال تسعى لتحقيق أبسط حقوقها على المستوى المحليّ.

٥) المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي (Intercultural Citizenship)

إنّ المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي تقدّم نموذجًا يقي من جهة من خطر سياسات الاندماج والانصهار وذوبان المجموعات الثقافية في بوتقة قومية ضاغطة (كما يمكن أن يحصل في بعض حالات المواطنة الديمقراطية والدولة-الأمة، حيث تُستبعد الخصوصيات باسم المساواة المطلقة التي يمكن أن تنتهي بفرض ثقافة أو إيديولوجية متمسكة بالسلطة ذاتها على الآخرين). ومن جهة أخرى يدفع هذا النموذج بالتنوع الثقافي إلى حالة من التفاعل والتلاقح ضمن الفضاء العام المشترك وفي الفضاءات الخاصة الفرديّة والجماعيّة أيضًا، فيقي بذلك من خطر الانقسام الاجتماعي والسياسي (الذي قد يحدث في سياق النموذج التعددي) ويحافظ على وحدة الهوية الوطنيّة.

إذا كانت المواطنة الديمقراطية تتحقّق بالالتزام بمنظومة الحقوق والواجبات المتساوية والمشاركة بين الجميع، فالمواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي، المكّلة لها في مجتمع متعدّد، تقتضي مقاربة المساواة والشراكة من منطلق احترام التنوع واعتباره مصدرًا للغنى الجماعي المشترك. فبذلك يصبح المواطن الآخر باختلافه الثقافي جزءًا من عملية بناء الذات الفرديّة والمجتمعيّة، بدلًا من أن يكون منافسًا على المكتسبات أو مجرد متساوٍ معي في الحقوق والواجبات. بهذا يصبح التنوع مرتبطًا بعملية التفاعل أكثر من ارتباطه بالمسافة التي تفصل بين الجماعات. فحاجة كلّ طائفة إلى الأخريات تتعدّى كونها شاهدة على تمايزها عنهنّ، إلى كونها تُشكّل معًا مسارًا وتلاقياً حول مضمون مشترك.

إذا تُشكّل عملية المثاقفة، أي التلاقح الثقافي المتبادل بين الجماعات الثقافيّة المتعدّدة ضمن المجتمع الواحد، في سياق المواطنة، العامل الأبرز في تكوين الثقافة الوطنيّة الجامعة وتحديد معالم الهوية الوطنيّة على المستويين الفردي والجماعي. حينئذ لا يعود بالإمكان اختصار الهوية الوطنيّة بمجموع الانتماءات المتعدّدة للفرد أو بائتلاف الجماعات والطوائف على مستوى الوطن، بل تصبح الخلاصة الثقافيّة لتفاعل هذا التنوع الثقافي فيما بينه ضمن المجتمع المدني والمجال العام. فتشكّل بذلك المواطنة

الديمقراطية مع العقد الاجتماعي بين المواطنين الإطار الحاضن للمواطنة المابين ثقافية والمعزز للانتماء الوطني الحاضن للتنوع والمكوّن للهوية الوطنية.

نستنتج من ذلك أنّ المواطنة الحاضنة للتنوع هي نتاج قبول التعددية وتحفيز التفاعل الحضاري بين مكوناتها. وتحقيق ذلك يقع على عاتق الأفراد والطوائف والمجتمع المدني والدولة. يعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام ٢٠٠٤ أنّ إدارة هذا التنوع هي أحد تحديات عصرنا الحالي. إذ بالنسبة إلى التقرير، تُشكّل حرية الثقافة ركيزة من ركائز التنمية البشرية ويعتبرها متساوية مع الركائز الاقتصادية والبيئية.

إنّ الوطن يعيش في ضمائر أبنائه قبل أن يعيش في الجغرافيا والتاريخ. ولا حياة للوطن بدون الإحساس بالمواطنة والمشاركة. وهذا يجب أن يبرز بصورة واضحة وسريعة ودائمة في ترفّعكم عن العائليّات والأقليّات والطائفيّات والحزبيّات... أن تدوّي في لبنان أصوات من الشمال تدافع عن حقوق المواطنين في البقاء، وأن ترتفع صرخات في الجبل تعيد الحياة العمرانيّة والمساعي الدفاعيّة إلى الجنوب، وأن تسعى العائلات والأفراد المكتفية بصورة خاصّة لرفع مستوى حياة الكادحين والمحرومين، وأن تنادي وتطالب طائفة وتشجب التمييز الطائفي الذي يمارس بالنسبة إلى غيرها: هذه هي المواطنة الحقّة وهذه وسيلة بقاء أيّ وطن.

الإمام السيّد موسى الصدر، رسالة في مناسبة عيد الفطر

على الرغم من الغنى الذي يشكّله التنوع الثقافي والثقافة الناتجة عنه، من الواقعي أيضاً الاعتراف بأنّ التنوع الديني والطائفي يشكّلان في كثير من الأحيان قاعدة للتفرقة والخلاف والصراعات. لذلك تكون من مهامّ المجتمع الأساسيّة بلورة فكر وخطاب ومقاربات تربويّة وتثقيفيّة تستطيع أن تتعامل مع التنوع بشكل إيجابي. من هنا كانت الحاجة إلى التزام القيّمين على المؤسّسات الدينيّة مسألة التعدديّة، مساعدين جماعاتهم ليس فقط على التكيف مع العيش المشترك والتغنيّ به وحسب، بل على جعله من محاور ثقافتها الخاصة.

تشكّل الدولة الإطار الحاضن للثقافات المتنوعة والداعم لعملية التبادل فيما بينها على أساس احترام الحقوق الجماعيّة والوطنية في آن معاً، ممّا يسمح للمواطنين ترجمة معتقداتهم وقيمهم

وأرائهم المتنوّعة في لغة وطنية جامعة. ويساهم ذلك في تكوين الثقافة في أشكال جديدة، فاتحاً المجال أمام الإبداع الثقافي.

يقع على عاتق الجماعات الخاصّة تفسير قيمها في شكل يساعد المجتمعات على بلوغ نقاط التقارب والتعرّف على القيم المشتركة أولاً وغير المشتركة ثانياً، التي يجهلها الآخر، لكسر حواجز الخوف والتحرّر من الأفكار المسبقة والصور النمطيّة المتبادلة بين الأطراف المختلفة.

تحقّق الدولة دورها في هذا المجال عبر تعزيز التواصل في المجال العام ونشر ثقافة التنوّع وإيجاد مساحات عامّة للحوار والالتزام المدني العابر للجماعات والطوائف وتفعيل التعاون المجتمعي المعرفي والتربوي^٩. وعلى الدولة أن تتدخّل كلما شعرت بأنّ أحد مكوناتها الثقافيّة مهدّد أو منتقص من حقوقه. من هنا لا يبقى الحوار في سياق المواطنة الحاضنة للتنوّع الثقافي مجرد أداة للتواصل، بل يصبح مساراً للتعلّم المتبادل والنمو المشترك، فننتقل من التنوّع إلى التفاعل الثقافي الخلاق^٩، في سياق المجال العام الذي يُشكّل المساحة المفتوحة للتفاعل بين المواطنين ومكاناً للتعبير عن الإبداع الناتج عن هذا التفاعل الحرّ والخلاق.



المواطنة الحاضنة للتنوّع
Intercultural Citizenship

^٩ راجع: مؤسّسة أديان: الشرعة الوطنيّة للتربية على العيش معاً في لبنان، في ظل المواطنة الحاضنة للتنوّع الديني، (٢٠١٣).

^٩ Ted Cantle, Interculturalism: the new era of cohesion and diversity, 2012.

الفصل الثالث

المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في لبنان

مقدّمة

ترافقت نشأة المواطنة في لبنان مع نمو التحركات المننّدة بأنظمة اللامساواة والاستعمار (النظام الإقطاعي، التركي والفرنسي)، وبرزت أكثر مع الرغبة في المحافظة على الانتماء الثقافي الخاص وتكريس مبدأ الحريّات. ولأنّ المجتمع اللبناني، نشأ ما قبل نشوء الدولة وبقي محافظاً على خصائصه ضمن الدولة، شكّلت هذه الأخيرة المؤسّسة الناظمة للحقوق والواجبات للأفراد والمجموعات المكوّنة للنسيج الوطني، مكرّسة ذلك في دستور حصل على شرعيّته من كافة المواطنين.

أعطى الدستور اللبناني قيمة للتنوّع المكوّن للمجتمع، وأكّد في أكثر من مادّة على أهميّة الحريّات العامّة (حرية الاعتقاد المطلقة وحرية التعبير عن الرأي والتجمّع من خلال التحركات الاجتماعية والسياسية كالأحزاب والجمعيات). لذلك يعتبر التنوّع الثقافي مصدر غنى للهوية الوطنية ولا يشكل خطراً على الوحدة الوطنية إلا إذا شاعت إرادة أبناء الوطن غير ذلك.

يعتبر المؤرّخ كمال الصليبي أنّ الشعب اللبناني لم يكن يُؤلّف في الماضي أمة واعية لكيانها، موحّدة في أهدافها، ولكنّه كان مجموعة طوائف مجتمعة في عقد يشبه العقد الاجتماعي. ثمّ أصبحت هذه المجموعات عبر الممارسة السياسية تعي معنى الهدف الموحد والمشاركة فيما بينها ورعاية الحقوق المشتركة، خاصّة بعد حرب طالت أكثر من ١٥ سنة حيث كانت تتقاتل لتفرض هيمنة فئة على أخرى. وإن كُنّا اليوم نعتبر أنّ مسار الوعي والإدراك الوطني الواحد غير مكتمل لأنّه لا يزال مرتبطاً ببعض المصالح الضيقة الفرديّة والفئويّة، لكنّه رغم ذلك يُشكّل بداية لبسط مفهوم الوحدة الوطنية الحاضنة للتنوّع وتحديد الأهداف المشتركة بين المواطنين وتعزيزها.

من محاضرة ألقاها سنة ١٩٥٤ الدكتور سليم حيدر رئيس المجلس التربوي للبحوث في لبنان تحت عنوان «التعليم في خطر» نقرأ: «نحن في لبنان حفنة من البشر على رقعة من الأرض. حفنة عجيبة على رقعة عجيبة. فينا نزعات اجتماعية متباينة، دينية وتربوية وتراثية... حياتنا العامّة أشبه بالمنشور (Prisme)، ينكسر عليه شعاع نشاطنا، فتخرج منه أشعة عديدة بلون النزعات... فئة منا تتمسك بشعاع من الأشعة، وفئة تريد تهشيم المنشور... نحن من الذين يريدون أن يحافظوا على المنشور، وأن يستنيروا بالأشعة جميعاً وأن يصهروا النزعات المتعدّدة، أن يصهروا ما فيها من الخير في نزعة واحدة إلى الحياة المشتركة.»

١. بين الطائفية وإحقاق المواطنة الحاضنة للتنوع

تضمن النصوص التأسيسية في الدولة اللبنانية للأفراد حرية المعتقد، وتعطي للطوائف الدينية حقوقاً في التربية والأحوال الشخصية. وتحدث المادة التاسعة من الدستور عن العزة الإلهية واحترام الدولة لكل الأديان والمعتقدات وضمان ممارسة الطقوس الدينية على أن لا تتنافى مع النظام العام. وقد ضمنت الدولة أيضاً للطوائف حق رعاية الأحوال الشخصية وتنظيم شؤونها الخاصة.

كما تعلن المادة العاشرة من الدستور عن حرية التعليم شرط عدم تعارضه مع الأنظمة المتبعة وعدم تعرضه للمعتقدات الدينية. وأعطت هذه المادة الحق للطوائف بإنشاء مدارسها الخاصة بها ومؤسسات التربية التابعة لها، شرط الالتزام بالأحكام العامة التي تصدر عن الدولة.

إنّ تشريع هذا التعدّد ضمن الدولة، لاسيّما في بعده التربوي، يشكّل اعترافاً صريحاً وقبولاً بالتنوع كسمة للنسيج الوطني والثقافة العامة. وقد كرّس الدستور اللبناني الإدارة السياسية للتعديدية بالصيغة المتمثلة بالمناصفة بين المسيحيين والمسلمين في المجلس النيابي والحكومة ووظائف الفئة الأولى، مع التوزيع العادل للمناصب على الطوائف، بالإضافة إلى التوزيع، وفق العرف، لمناصب رئاسة الجمهورية ورئاسة المجلس النيابي ورئاسة الحكومة على الطوائف الثلاث الأكبر المارونية والشيعية والسنية.

ومن اللافت بأنّ التعديل الدستوري الذي جرى وفق اتفاق الطائف (١٩٩٠) طالب من جهة بإلغاء الطائفية السياسية، ولكنّه حافظ من جهة أخرى على الاعتراف بالتنوع الطائفي المكوّن للنسيج الوطني واقترح آليات

«إننا مدعوون إلى درس الحاجة إلى مفاهيم تحدّ من طغيان العنصر الديني على الدولة لتمكين هذه الدولة من القيام على أسس تضمن، من جهة، حرية المعتقد وممارسة الشعائر الدينية، وتأمين المساواة القانونية بين مختلف المواطنين من جهة ثانية. ولعلنا أكثر ما نحتاج في لبنان إلى هذا التحديد في تخفيف الطابع الطائفي عن الدولة لتمكينها من أن تكون دولة مدنية تُعطي الدين حيّزه الخاص وتحصره فيه وأن تتمكن هذه الدولة من أن تكون دولة لشعبٍ موحّد ينتمي إليها وتُعنى به على أساس المواطنة لا على أساس الانتماء الطائفي»

عباس الحلبي، حوار الأديان وبناء الدولة (٢٠٠٩)، ٥٨.

جديدة لإدارته، مثل إنشاء مجلس الشيوخ على أساس التمثيل الطائفي وإقرار اللامركزية الإدارية التي تسهم بدورها بإدارة التنوع على المستوى المحلي.

ينحو النظام اللبناني، بسعيه لإدارة التنوع ثقافياً وتربوياً وسياسياً، لأن يكون أحد نماذج المواطنة الحاضنة للتنوع. لكن من الواضح أيضاً بأن هذا النظام لم ينجح بإرساء نمط من الحكم والإدارة يعطي ثماره الإيجابية المرجوة، لا بل شكّل مجالاً لتعزيز ذهنية طائفية تعيق بطبيعتها التفاعل الحقيقي وبناء الثقافة المواطنة الواحدة. تتعدّد المواقف بخصوص أسباب هذا الفشل في إدارة التنوع وتحوّل النظام في كثير من الأحيان إلى ساحة للزبائنية والفساد. لعلّ أبرز هذه الأسباب يكمن في ضعف الدولة ومؤسساتها العامة ما سمح للطوائف وزعمائها السيطرة عليها وتحويلها إلى خدمة مصالحهم الحزبية والفئوية بدلاً من أن تكون في خدمة جميع المواطنين بالتساوي.

المادة ٩٥ من الدستور اللبناني

(المعدلة بالقانون الدستوري الصادر في ١٩٤٣/١١/٩ وبالقانون الدستوري الصادر في ١٩٩٠/٩/٢١)

على مجلس النواب المنتخب على أساس المناصفة بين المسلمين والمسيحيين اتّخاذ الإجراءات الملائمة لتحقيق إلغاء الطائفية السياسية وفق خطة مرحلية وتشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضمّ بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية وفكرية واجتماعية.

مهمة الهيئة دراسة واقتراح الطرق الكفيلة بإلغاء الطائفية وتقديمها إلى مجلسي النواب والوزراء ومتابعة تنفيذ الخطة المرحلية.

وفي المرحلة الانتقالية:

أ) تمثّل الطوائف بصورة عادلة في تشكيل الوزارة.

ب) تلغى قاعدة التمثيل الطائفي ويعتمد الاختصاص والكفاءة في الوظائف العامة والقضاء والمؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات العامة والمختلطة وفقاً لمقتضيات الوفاق الوطني باستثناء وظائف الفئة الأولى فيها وفي ما يعادل الفئة الأولى فيها وتكون هذه الوظائف مناصفة بين المسيحيين والمسلمين دون تخصيص أية وظيفة لأية طائفة مع التقيد بمبدأي الاختصاص والكفاءة.

٢. الاعتراف بالآخر

إنّ الاعتراف بالإنسان وقبوله على أساس خصوصيّته وفرادته يُشكّل ضرورة حيويّة للشخصيّة الفرديّة والمجتمعيّة. فهو ليس فقط مطلباً إنسانياً أو مفهوماً غريباً علينا تبنيّه، بل يُعتبر جزءاً أساسياً من الحركة الاجتماعيّة اللبنانيّة ومكوّناً للثقافة الوطنيّة والتراث اللبناني المشترك. وما انطواء الأفراد وتوقعهم ضمن هويّاتهم الخاصّة إلاّ علامة لتراجع قدرة المجتمع السياسي الوطني على الاعتراف بكرامتهم الشخصيّة كمواطنين متساوين وبمواطنيّتهم المشتركة.

إنّ التاريخ المجتمعي وليس فقط السياسي للدولة اللبنانيّة، يزخر بالخبرات والعبر، والقواسم المشتركة من قيم دينيّة واجتماعيّة وثقافيّة وحتى أحداث تاريخيّة ومخاضات اقتصاديّة مشتركة تشاركت فيها كافّة فئات المجتمع، عزّزت عمليّة الترابط المجتمعي والتثاقف ونشر قيم التضامن والمحبة والتآخي. فلا يكون أصلاً الاختلاف في الانتماء الديني مشكلة، عندما يشعر الجميع بأنهم جزءٌ من صيرورة مجتمعيّة مشتركة. فالعيش المشترك هو جزء لا يتجزأ من الحياة اليوميّة، يعبر عنه المواطن بالتشارك في الأفراح والأتراح، والتخالط والتجاور والدفاع عن الآخر وحقوقه، من دون أن يعتبر ذلك تهديداً لأيّ من المجموعات المختلفة أو تخاذلاً تجاه الانتماء للجماعة الخاصّة.

ولكنّ الحرب اللبنانيّة خلّفت ذاكرة جماعيّة مجتزأة، تتمحور حول رفض الآخر المختلف. وترافقت عمليّة الفصل والتركيز على الاختلاف مع الصراع على السلطة، لعدم قدرة المجموعات المتصارعة على تحديد هدف مشترك ضمن مؤسّسة الدولة. والمؤسف أنّه بعد الحرب بدأ هذا المنحى السلبي من التعاطي مع التنوّع ينتشر بين المثقّفين والقادة، مهدداً بذلك بسقوط ثقافة المواطنة المشتركة والحاضنة للتنوّع.

«لبنان أكثر من دولة، إنّه بلد أعظم تنوّع ثقافي، وكان يمكن أن يكون أكثر غنى، وبما لا يُقاس، لو أنّه عرف نفسه. كان بوسعه حقاً أن يعطي العالم أمثلة، وأن يكون وطن التوفيق بين الثقافات، ورمزاً ضرورياً أكثر من مفيد، لأنّه إنساني حقاً.»

كمال جنبلاط، من أجل لبنان.

إنّ هذا التحوّل الناتج عن الحرب وآثارها في النفوس يقتضي أن يأخذ الالتقاء والحوار الحقيقي بين المواطنين في الاعتبار النواحي النفسيّة والاجتماعيّة والتاريخيّة التي تسيطر على المواطنين من أجل تحقيق تفاهم متبادل وإرساء أُسس متينة للتقدّم. فمن خلال الحوار، تؤكّد الأطراف المختلفة على الحاجة إلى الاعتراف بالآخر. وفي غالبية الأحيان، تظنّ أنها بحاجة إلى الاعتراف على المستوى الديني، ولكن التدقيق عن كذب في المسألة يُظهر أن الحاجة هي في أن يدرك كلّ من المتحاورين معاناة الآخر في الماضي والحاضر.

فالحوار لا يقتصر على النظر إلى الآخر نظرة إنسانيّة وحسب، بل يُفضي إلى أنسنة الذات من خلال الوعي إلى المسؤوليّة الشخصيّة تجاه الآخر ومعاناته وآماله. هذا الموقف يسمح للطرفين بتحقيق التضامن الاجتماعي والروحي عبر الأخذ بعين الاعتبار رؤية كلّ طرف للتاريخ مع هواجسه ومقاربتة - وإن المأزومة - للهويّة، وحلم كل منهم بمستقبل أفضل من أجل بنائه معاً^{١٠}. يتطلّب ذلك إيجاد مساحات وفرص لتبادل هذه الهواجس والخبرات والأفكار بين المواطنين، في إطار من الثقة والاحترام والحوار والتضامن.

^{١٠} راجع: نايلة طيارة، «إطار التلاقي المسيحي-المسلم في لبنان والشرق الأدنى: وجهة نظر مُسلمة»، المسيحية والإسلام في إطار الثقافة المعاصرة، اليونسكو للحوار المابين ثقافي، سانت بطرسبورغ/ بيروت، ٢٠٠٩، ٩١.

٣. التّبيّن المتدرّج للمشروع الوطني الشامل

لم يتبنّ جميع اللبنانيين مفهوماً مشتركاً للهويّة الوطنيّة ومقتضياتها مباشرة وبشكل كامل، بل جاء ذلك بالتدرّج ومتأثراً بتطوّر الوجدان التاريخي للجماعات الطائفية وعلاقتها بمحيطها وبعضها مع بعض. فعلى سبيل المثال جاء اعتراف المرجعيّات الإسلاميّة بنهائيّة الكيان اللبناني بشكل متدرّج، كان من أبرز محطاته، إعلان الثوابت الإسلاميّة في ٢١ أيلول ١٩٨٣، حيث عُقد مؤتمر إسلامي في دار الفتوى ضمّ القادة الروحيين والسياسيين من المذاهب الإسلاميّة كافة^{١١}، واتخذ قرارات عديدة أُطلق عليها اسم الثوابت الإسلاميّة. ينصّ الثابت الأول منها على ما يأتي :

«لبنان وطن نهائيّ بحدوده الحاضرة المعترف بها دولياً، سيّداً حرّاً مستقلاً، عربياً في انتمائه وواقعه، منفتحاً على العالم، وهو لجميع أبنائه، له عليهم واجب الولاء الكامل ولهم عليه حق الرعاية الكاملة والمساواة.»

وفي الحثيئات التي تشكّل الأسباب الموجبة لاتخاذ هذا الموقف وردّ ما يلي :

«تأتي هذه الثوابت في الوقت الذي بات فيه الواقع المتردّي يهدّد وجود المسلمين اللبنانيين في معناه ومظاهره، وهو ما يرفضه المسلمون، ليس على أساس أنهم يريدون تحقيق الذاتيّة الإسلاميّة على حساب الذاتيّة الوطنيّة اللبنانيّة، وإنّما على أساس أنّ المسلمين اللبنانيين يريدون من موقفهم هذا تصحيح الوضع اللبناني في مساره التاريخي لأجل تحقيق الذاتيّة الوطنيّة الصادقة وتعزيزها، ولتحقق من خلالها ذاتيّة كل فئة لبنانيّة بما تقتضيه مبادئ العدالة والمساواة، فلا تدوب ذاتيّة فريق ولا تشوّه على حساب عملاقة مصطنعة لذاتيّة أخرى.»

وقد سبقت هذه الثوابت مواقف عديدة لمسلمين هيأت لها. نذكر منها على سبيل المثال موقف عبد الحميد كرامي من الميثاق الوطني.

^{١١} رئيس مجلس النواب السيد حسين الحسيني ورئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الإمام محمد مهدي شمس الدين، ورئيس الحكومة الدكتور سليم الحص، ومفتي الجمهوريّة اللبنانيّة الشيخ حسن خالد، والوزير والنائب وليد جنبلاط وشيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ محمد أبو شقرا، وعدد من الوزراء والنواب المسلمين.

بيان عبد الحميد كرامي حول الميثاق الوطني (١٩٤٩)

أعلن أنني مقتنع في قرارة نفسي نهائياً بأن هذا الميثاق يجب أن يقوم على النقاط التالية:

- ١- أن تطلع أية فئة من فئات البلاد نهائياً، في السرّ والعلانية مهما كانت ضئيلة، عن التفكير في جعل لبنان وطناً لدين من الأديان.
- ٢- أن تطلع أية فئة من فئات البلاد، في السرّ والعلانية مهما كانت ضئيلة، عن التفكير بضمّ لبنان أو أي جزء منه إلى أية أقطار أخرى.
- ٣- يجب أن تكون الأمة اللبنانية دولة يسودها عاملان، المساواة والعدل للجميع وبوجه الجميع.
- ٤- أن يعترف الجميع من دون استثناء في السرّ والعلانية، بأنّ حدود لبنان الحاضرة هي نهائية ومقدّسة.
- ٥- أن يعترف الجميع على السواء في السرّ والعلانية، أي بالروح لا بالحرف، بضرورة التعاون إلى أقصى حدود التعاون مع الدول العربية الشقيقة، تعاوناً مخلصاً يعود على الجميع في لبنان والبلاد العربية بالخير والرفاهية.
- ٦- ألا يشعر أحد من أبناء لبنان سواء كان في الحكومة أو في ميادين الاقتصاد أنّه مغبون أيّ غبن بسبب انتمائه إلى طائفة من الطوائف الكائنة في لبنان.

(نقلًا عن: المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي، مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية، ص ٢١٣؛ النص نُشر في جريدة البيروق، ١٠ آذار ١٩٤٩)

وكان في المقابل لدى قسم كبير من المسيحيين تدرّج في تبني عروبة لبنان. تطلّب هذا الأمر تخطّي الخوف من خطورة مقارنة العروبة بشكل أحادي وانصهاري يلغي الخصوصيات الثقافية للجماعات المختلفة، والعمل على بلورة مقارنة للعروبة متحرّرة من الإيديولوجية الانصهارية وحاضنة للتنوع الثقافي والديني الذي يُشكّل المجتمع اللبناني.

فلقد أكّد اتفاق الطائف (١٩٨٩) على هذين المبدأين المتلازمين: عروبة لبنان حضارياً وتعدديته الثقافية. وجاء التعبير عن تبني المسيحيين لهذا الموقف في إطار السينودس الخاص من أجل لبنان، حيث دعا الإرشاد

الرسولي مسيحيّ لبنان إلى ضرورة المحافظة على علاقاتهم التضامنيّة مع العالم العربي وتوطيدها. ويقول البابا يوحنا بولس الثاني في هذا الإرشاد:

«أدعوهم إلى اعتبار انضوائهم إلى الثقافة العربيّة، التي أسهموا فيها إسهامًا كبيرًا، موقعًا مميزًا، لكي يُقيموا، هم وسائر مسيحيّ البلدان العربيّة، حوارًا صادقًا وعميقًا مع المسلمين.»

البابا يوحنا بولس الثاني، رجاء جديد للبنان، عدد ٩٣

وقد أكّدت الكنيسة المارونيّة على هذا النهج في أعمال المجمع الماروني (٢٠٠٦) بقولها:

«إنّ التزام المسيحيين والمسلمين بنهائيّة الحيّز الوطني اللبناني، أبعد من كونه رفضًا قاطعًا للقائلين بالوطن القومي المسيحي أو بالدولة الإسلاميّة، إنّما هو في حقيقته، التزام بتأسيس الوطن اللبناني على مفاهيم الكرامة الإنسانيّة، وحقوق الإنسان الشخص، وحقوق الجماعات، كما فهمتها الأسرة البشريّة بوضوح منذ الإعلان العميم لحقوق الإنسان، الصادر عام ١٩٤٨، وأقرّتها في الاتفاقيّات الدوليّة الملزمة المنبثقة منه.» (عدد ٢٢)

«وقامت هذه الدولة على ميثاق عيش مشترك بين مسيحيّيها ومسلميها دُعي «الميثاق الوطني». وكان عنوان هذا الميثاق الحرّيّة الكاملة للمواطنين الأفراد والشراكة التعدديّة التضامنيّة بين عائلات لبنان الدينيّة. وهكذا أضحي لبنان، بنظامه التوافقي الحرّ، الإبن البكر للتلاقي المنشود بين المسيحيّة والإسلام في الشرق، لا بل وفي العالم. وهذا ما دفع قداسة البابا يوحنا بولس الثاني إلى المجاهرة بهذه الشهادة الرائعة في قيمة لبنان الفريدة: «إنّ لبنان هو أكثر من وطن: إنّ رسالة حرّيّة ونموذج تعدديّة للشرق كما للغرب.» (عدد ١٩)

المجمع الماروني، النص الثالث: حضور الكنيسة المارونيّة في النطاق البطريركي، ٢٠٠٦.

كما يلتقي اليوم غالبية اللبنانيين على مبدأ مدنيّة الدولة وعدم إخضاعها لمرجعيّة أو سلطة دينيّة معيّنة. لكن البعض يتساءل عن مدى التزام الجميع بهذا المبدأ المؤسّس للعقد الاجتماعي بين اللبنانيين، أو اعتباره من قبل البعض موقفًا مؤقتًا مرتبطًا ليس بالقناعات الثابتة بل بالظروف الموجبة له، والتي قد تتغيّر.

٤. تخطي مفهومي التسامح والانصهار

عندما يأخذ الاعتراف بالآخر شكل اللامبالاة تجاهه فهو ينم عن عنصرية شبه مقنعة، لا تستند فقط إلى الشعور بالفوقية بل فيها أيضاً الكثير من الازدراء للغيرية. لذلك لا يكفي مبدأ التسامح لبناء الهوية الوطنية الحاضرة للتنوع، طالما يعني أن فئة أو طرفاً «تسمح» للآخر بالوجود على رغم الاختلاف الذي يمثله. إن السياق التاريخي لنشوء مصطلح التسامح يعبر عن قبول أكثرية طاغية بحق الأقليات بالوجود ضمن المجتمع الواحد. فبالرغم من الدور الإيجابي الذي لعبه هذا المبدأ في وقف العنف والاضطهاد والتمييز العنصري على أساس الدين أو العرق أو الثقافة، فهو لا يفي بالغرض عندما نبحث عن شراكة مجتمعية تؤسس لوحدة في المواطنة والهوية.

وكما أن التسامح لا يعبر عن حقيقة التنوع الإيجابية، كذلك الانصهار لا يعبر بشكل صحيح عن الوحدة الحاضرة لهذا التنوع. فالوحدة المنشودة لا تبنى على محو الخصائص الفردية والجماعية، بل على تفاعلها في سياق مساحة عامة مشتركة ترتقي بها إلى بلورة ثقافة مجتمعية غنية بروافدها المتعددة. لذلك يصبح الانصهار، بما يوحي من ذوبان للخصائص في بوتقة واحدة، حاملاً لمعنى سلبي وعائق أمام تحقيق الهوية الحاضرة للتنوع. فالثقافة الوطنية المشتركة لا تلغي التنوع الثقافي المرتبط بالتعددية المجتمعية، ولا تكتفي بإظهار الاختلافات فيما بينها، بل تشكل مساحة للتواصل والتفاعل العابر لهذا التنوع.

تبرز هنا الحاجة إلى إعادة النظر في المفاهيم الموروثة لدينا والتي لا تعبر فعلياً عن حقيقة الوضع الاجتماعي، بل غالباً ما تكون مبنية على الخوف من الآخر والذوبان فيه. والخوف من الفناء شعور إنساني طبيعي يحمله كل فرد أتى إلى هذا العالم ويبحث عن مكان له فيه. فإذا ما وضعنا الخوف جانباً، أو نظرنا إليه كعامل مشترك بين كافة المواطنين، يتحول التنوع إلى عامل تحفيز للالتزام الوطني المشترك بهدف تأمين الحقوق والواجبات لكافة البشر بالتساوي، بدلاً من أن يكون مصدر خوف من هيمنة فئة على أخرى. فتقاسم الهم الاجتماعي المشترك مع الآخر، يضيف على العيش معاً قيماً اجتماعية تتخطى مسألة التسامح والانصهار، وتفتح العيش المشترك على آفاق الشراكة والتكامل والتضامن كما والمصالحة والغفران. لذلك يتطلب بناء السلم الأهلي والمجتمعي أكثر من عملية تقبل الآخر، ليطل

تأمين ركائز الأمان النفسي والمجتمعي للفئات المتخالطة. تشكّل هذه القيم في لبنان جزءاً من التراث المجتمعي والروحي، على الرغم من ضعف التزام اللبنانيين بها، ويبقى اعتمادها وعيشها أساسين للنهوض بالحياة الاجتماعية والسياسية المشتركة.

إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي (٢٠٠١)

المادة (١): التنوع الثقافي بوصفه تراثاً مشتركاً للإنسانية
تتخذ الثقافة أشكالاً متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدراً للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإنّ التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

المادة (٢): من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية
لا بدّ في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعاً يوماً بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معاً فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعدّدة ومتنوعة ودينامية. فالسياسات التي تشجّع على دمج كل المواطنين ومشاركتهم تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى فإنّ التعددية الثقافية هي الردّ السياسي على واقع التنوع الثقافي. وحيث أنّها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي، فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة العامة.

المادة (٣): التنوع الثقافي بوصفه عاملاً من عوامل التنمية
إنّ التنوع الثقافي يوسّع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضاً وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

٥. الهوية الوطنية والعقد الاجتماعي اللبناني

لبنان مجتمع متعدّد، كفل دستوره في المادتين التاسعة والعاشره حرية المعتقد. كما أنّ تركيبة المجتمع تقوم على مفهوم الطوائف والعائلات الموسّعة. في هذا السياق تبلور شيئاً فشيئاً الإطار الوطني الجامع المتمثّل بنشوء الدولة اللبنانية.

فجذور نواة الوطن هذه عميقة في التاريخ وعرفت في الحقبة الحديثة تنامياً مستمراً، من الإمارة إلى المتصرفيّة وصولاً إلى إعلان دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ بحدوده الحاليّة حتى الاستقلال عام ١٩٤٣. واستمرّ تبلور العقد الاجتماعي الذي تأسّس عليه هذا الكيان، ليحظى شيئاً فشيئاً بتبنيّ مختلف فئات المواطنين لكامل عناصره. يمكن اختصار عناصر العقد الاجتماعي اللبناني، المؤسّس للاجتماع الوطني، بخمس نقاط أكّد عليها الدستور:

١- **نهائيّة الوطن ووحدة الشعب:** أي إنّ لبنان قائم بذاته ولا يُشكّل جزءاً من كيان سياسيّ أكبر يمكن أن يذوب فيه، وإنّه وطن واحد لا يتجزأ تعبيراً عن وحدة اللبنانيين وإرادتهم في العيش معاً.

أرض لبنان أرض واحدة لكل اللبنانيين. فلكلّ لبناني الحقّ في الإقامة على أيّ جزء منها والتمتع به في ظلّ سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أيّ انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين. (مقدّمة الدستور، ط)

٢- **ميثاقية العيش معاً أساس الاجتماع اللبناني:** تعبّر الميثاقية عن قناعة اللبنانيين أنّه في العيش معاً مسلمين ومسيحيين غنى أكبر من انعزال كل مجموعة على حدة، واختيارهم لتحقيق ذلك ورفضهم أيّ شكل من أشكال هيمنة فئة على أخرى أو تهميشها. لذلك تُعتبر الدولة هي الكيان الذي يضمن الحفاظ على العيش المشترك بين اللبنانيين وتوطيده واعتباره مرجعاً ليس فقط لسياساتها في المجالات المختلفة، بل أساس شرعيّتها.

لا شرعية لأي سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك. (مقدمة الدستور، ي)

٣- **عروبة لبنان وشموليّة ثقافته الإنسانيّة المرتكزة على حقوق الإنسان:** يؤكّد ذلك على انتماء لبنان إلى الحضارة العربيّة ودوره الفاعل في إطارها، بالتزامن مع الأفق الدولي والإنساني في ثقافة لبنان ورسالته. استنتج البعض من هذا البعد ما يُسمّى بالحياد الإيجابي وعدم الاصطفاف في سياسة المحاور الإقليميّة والدوليّة، على ألاّ يلغي ذلك الالتزام بالقضايا الإنسانيّة العادلة.

لبنان عربي الهوية والانتماء وهو عضو مؤسس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم موثيقها، كما هو عضو مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتّحدة وملتزم موثيقها والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء. (مقدمة الدستور، ب)

٤- **مدنيّة الدولة:** يعني ذلك بأنّ لبنان دولة غير مرتبطة بدين معيّن لا في الحكم وأصوله ولا في التشريع والقانون، والشعب هو مصدر السلطات، فيكون الحكم وفق إرادة الشعب الديمقراطيّة وليس استناداً إلى نظم أو مرجعيّات دينيّة.

لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريّات العامّة، وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دوم تمايز أو تفضيل. (مقدمة الدستور، ج)
الشعب مصدر السلطات وصاحب السيادة يمارسها عبر المؤسّسات الدستوريّة. (مقدمة الدستور، د)

٥- احترام الدولة لله وضمان التعددية الثقافية والروحية: تعترف الدولة اللبنانية بالمقدّس للوجود وتجلّ الله مع ضمان حرية المعتقد (أو عدمه) والعبادة والاعتراف بالمرجعية الدينية لكلّ طائفة في ما يختصّ بالأحوال الشخصية، على أساس الحفاظ على مبدأي النظام العام والعيش المشترك.

حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف ملهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية. (الفصل الثاني، المادة ٩)



لبنان المرجو (بتصرف)

المطران جورج خضر

جريدة النهار - السبت ٥ أيار ٢٠١٢

في لبنان الصغير كان الأرثوذكسيون ممثلين في مجلس الإدارة بعدل وعاشوا في نظام المتصرفية. لم يرتضوا لبنان الكبير إذ كانوا مع فيصل حامل صيغة العروبة آنذاك. مع ذهاب فيصل تلبنوا سياسياً في حفاظهم العاطفي على رحابة مشرقية. بمعنى أنهم لم يعيشوا عقدة أقليتهم العدديّة وما قبلوها لسواهم، ولكن هذا التجمّع الأقلوي الذي كرّسه دستور ١٩٢٦ فذلكه ميشال شيحا الكلداني الحامل ذكريات العراق.

في بلدنا شرخ بين الشعور العميق والواقع السياسي. فقد اقتبس المسلمون العروبة من مؤسسيها الفكريين، أي موارد باريس، ثم انسلخ الموارد عنها سياسياً مع أنهم أكتب العرب في لغتهم... وبعد أن تلبن المسلمون كلياً ولكن تدريجياً كانت لهم قراءة للبنان نافعة لهم وخسر الموارد لبنان سياسياً وبقوا له عاطفياً...

التشردم الطائفي لا تستطيع أنت بجرّة قلم أن تحلّ محلّه الوطنيّة اللبنانيّة... أنت عندك شعوب مؤمنة بأديان مختلفة، وفي كل دين مذهب أو أكثر وأصحاب المذهب لهم ثقافة خاصّة بهم... الانقباض هو الطابع الوحيد الذي يميّز كل طائفة، وأعجوبة الانفتاح الديني والمجتمعي لم تطلّ حتى اليوم. هل نقرّر في سبيل حلم الوحدة اللبنانية أننا بتنا شعباً واحداً ونرضى في الواقع بتطويع شعب لشعب؟ متى تتمّ الوحدة اللبنانيّة وعلى أي أساس؟ هل ندعو كل شعب إلى فقدان دسمة أو ملامحه، أو نقوم بعمل توحيدي رمزي في هذه المناسبة أو تلك لنوهم أنفسنا أننا ذاهبون إلى الانصهار؟...

أن تكون في لبنان غير طائفي أمنية لا أساس لها سياسياً. أن تكون محباً شيء آخر لا علاقة له بالسياسة. يمكن المحبة أن تشفي الطوائف من حدتها، من كبرياتها، من أنها المقيت. ولكن هذا لا يُصلح النظام الطائفي. وهو لا ينهدم منطقياً. يجب أن يتفجّر كلياً. ولن يتفجر ما لم تأت بنظام آخر كلياً. حتى الآن لسنا نعرف النظام المدني الذي يتجاهل الطوائف كلياً. وليس لبنان مؤهلاً لاكتشاف نظام لنفسه لا يعرفه علماء الدستور.

هل نصل، هل يمكننا أن نصل الى وضع كهذا؟ هذا يعني أننا قادرون أن نفصل بين شعورنا الديني وقيام طوائف لنا لا معنى سياسياً لها. هل اللبناني حرّ من السياسة إلى هذا الحد؟ وهل هو متدين إلى هذا الحد حتى يعتقد أنّ الإيمان أخرويّ كلياً وليس له مردود سياسي؟ أنا ليس عندي وصفة تحرير من الطائفيّة ولست أعرف مرحلة لوصولنا إلى نظام علماني.

أنت لست مضطراً أن تؤمن بإمكانات هذه الشعوب لتصير شعباً واحداً. أنت مضطراً أن تحب جميع هذه الشعوب لكي تتحرّر من الانقباض أو الانغلاق وتبني بالإخلاص دولة تعرف نفسها خادمة لكل هذه الجماعات. وهذا يتطلب فهماً كبيراً لخصائص هذه الشرائح وكيف تقربها بعضها من بعض...

٦. النموذج اللبناني للمواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي

يُشكّل لبنان مشروعاً حضارياً نموذجياً ورسالة للعالم في قدرته على التوفيق بين الاعتراف بالخصوصيات الثقافية للجماعات الروحية المكوّنة لنسيجه الاجتماعي واحترامها وحمايتها من جهة، والتأكيد على الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي من جهة أخرى، كمساحة مشتركة للتفاعل والتناغم والتكافل بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم، على أساس المساواة في الحقوق والواجبات واحترام القوانين والقيم العامّة المشتركة.

يقول نواف سلام (٢٠٠١) بأنّ التنوع مرتبط بعملية التفاعل أكثر من ارتباطه بالمسافة التي تفصل بين الجماعات. فالمواطنة تؤمّن الإطار الحاضن لهذا التفاعل الثقافي في المجال العام، والذي بدوره يتشكّل ويتطور بفعل هذا التفاعل الثقافي والمشاركة الشاملة والعابرة للطوائف. فالاعتراف بالتنوع يقتضي أولاً القبول بمبدأ المواطنة كإطار جامع ضمن المجال العام المشترك لجميع مكونات المجتمع الثقافية والطائفية. فبهذا المعنى لا وجود للتنوع الثقافي خارج المواطنة. لأنّ المواطنة هي التي تسمح للتنوع بالوجود وليس العكس، أي لا يولد لقاء الطوائف أو إئتلافها مساحة مواطنة من تلقاء نفسه. فالمواطنة، كمساحة عامّة ومشتركة، هي التي تُشكّل الفارق في مجتمع متعدّد بين التنوع الثقافي والتشردم الطائفي.

وتتجلّى المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في لبنان في منظومة القيم العامّة المشتركة المؤسّسة على احترام الاختلاف والتضامن العابر للطوائف، وفي الافتخار بالتراث الحضاري الوطني المتنوع والثقافة الوطنية المشتركة التي تتضمّن التربية الوطنية والخبرة الشعبية في العيش معاً والفنّ الوطني المتنوع والأعياد الرسمية ولعلّ أبرزها عيد البشارة (٢٥ آذار) الذي يُحتفل به كعيد وطني مشترك يجمع بين التراثين الروحيين المسيحي والإسلامي حول شخص السيدة مريم.

إنّ التدريب على المواطنة الحاضنة للتنوع في لبنان يأتي إذاً كجواب طبيعي وحتمي على القواعد الميثاقية والدستورية المؤسّسة للكيان الوطني بالانسجام مع المواثيق الدولية والقيم الروحية المعزّزة للتنمية البشرية والحضارة الإنسانيّة. وهو يُشكّل أيضاً هدفاً استراتيجياً بالغ الأهميّة لمعالجة ما خلّفته الحروب والصراعات الداخليّة في المرحلة الأخيرة من آثار خطيرة على المجتمع اللبناني وتماسكه الاجتماعي وعلى الأفراد وثقتهم بالوطن وبالأخرين. فالاجتماع اللبناني يعاني من ذاكرة مشحونة بصور العنف الطائفي ومن تنامي الفرز السكاني على أساس الانتماء المذهبي وانتشار الصور النمطيّة والمشوّهة عن الآخر المختلف دينياً. ويُسهّم استغلال الشعور الديني لدى المواطن أحياناً في التعبئة الحزبيّة والسياسيّة وفي تعزيز الذهنيّات الطائفيّة والمذهبيّة المنغلقة على الآخر. فتنتشر بذلك العصبية الجماعية على حساب المواطنة المبنية على الشراكة بين المواطنين وعلى قيم الحياة العامّة المشتركة. وتُسهّم بعض الأفكار الخاطئة المنسوبة إلى الدين بانحراف مفهوم الانتماء الديني نحو التعصّب والتزمّت والانغلاق، فتُشوّه بذلك رسالة الأديان السماوية المرتبطة بالدعوة إلى السلام والعدالة وحبّ الأوطان وخدمتها والتضامن بين أبنائها.

«الاندماج الوطني لا يكون على قاعدة طائفيّة مذهبيّة، وإنما يكون منسجماً مع الاندماج العام في الوطن، مع الشعب اللبناني كلّ وعلى قواعد الثوابت الميثاقية للشعب اللبناني، التي تؤكّد بالدرجة الأولى على أن المسيحية في لبنان جزء مقومّ للبنان، كالإسلام في لبنان، وأنّ لبنان لا يقوم إلاّ بالتكامل، وإلاّ بالعيش الواحد، وليس العيش المشترك فقط.»

الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين، في كتابه الوصايا، ٢٠٠٢.

«إنّ المسيحيين في الشرق هم جزء لا ينفصل عن الهوية الحضارية للمسلمين، كما أنّ المسلمين في الشرق جزء لا ينفصل عن الهوية الحضارية للمسيحيين. ومن هذا المنطلق فنحن مسؤولون بعضنا عن بعض أمام الله والتاريخ. ولذا يتحتم علينا أن نبحث بشكل مستمرّ عن صيغة، لا للتعايش فحسب، بل للتواصل الخلاق والمثمر الذي يضمن الاستقرار والأمان لكلّ مؤمن بالله في أوطاننا، بعيداً عن آليّة الحقد والتعصّب والفئويّة ورفض الآخر.»

بطاركة الشرق الكاثوليك، رسالة راعوية، ١٩٩٥، عدد ٤٨.

تتحقق المواطنة الحاضنة للتنوع الديني في لبنان بالتحرّر من خطري الانصهار والطائفية. يدّعي مفهوم الانصهار بمعناه الشمولي بناء الوحدة على أساس ذوبان الجميع في بوتقة واحدة، ما يُفقد مجتمعنا غنى التنوع ويُشعر المواطن بعدم الاعتراف بجزء أساسي من كيانه الشخصي والجماعي. أما الذهنية الطائفية المنغلقة على ذاتها فتسجن المواطنين في العصبية وتفقدهم هامش الشراكة والمسؤولية على أساس الثوابت الوطنية الجامعة. بينما تكمن المقاربة السليمة للمواطنة في اعتبار التنوع الثقافي والديني في لبنان جزءاً من الهوية الوطنية والثقافة العامة المشتركة من جهة، واعتبار المواطنة من جهة أخرى المجال الحيوي المشترك لتجلي الهوية الوطنية ومشاركة المواطنين في الحياة العامة.

نجاح هذه التجربة يجعل من لبنان رسالة للعالم العربي أو حتى للعالم أجمع، ليس فقط لأنه غني في تنوعه الديني وحسب، بل لأنه قادرٌ على إدارة هذا التنوع بشكل خلاق، معطياً للفرد حقه كما وللجماعات الخاصة، ومبلوراً هوية وطنية جامعة في آن. كما أنّ فشل هذه التجربة يُشكل الخطر الأكبر على الوطن، كما يقول الكاتب اللبناني ألكسندر نجار «إنّ احتلالاً لا يقضي على بلد، بل يموت الوطن حقاً عندما تتلاشى ثقافته».

القسم الثالث

برنامج التدريب و الأنشطة

١) نموذج برنامج لورشة التدريب وأهدافه

أ) الأهداف العامة للتدريب على المواطنة الحاضرة للتنوع

في نهاية التدريب، يصبح المشاركون قادرًا على أن:

١) يتبنّى مقارنة للهوية الذاتية والوطنية حاضرة للانتماءات المتعددة

٢) يتبنّى مفهوم المواطنة الحاضرة للتنوع وقيمها

ب) نموذج برنامج لورشة التدريب ليوم واحد

| المدة | نقاط الانتباه | المخرجات | التمارين | الموضوع |
|-------|---|---|---|--|
| ٤٥ د | <ul style="list-style-type: none"> • إبراز أهمية كل مشترك والاهتمام له ولرأيه والرغبة في التعرف إليه وإلى غناه الخاص • إبراز غنى التنوع (كأفراد) • تكوين وحدة المجموعة عبر الشعور بالهدف/ القضية/ الهمّ المشترك • التأكد من فهم الأهداف وتعبير الجميع عما ينتظرونه من التدريب | <ul style="list-style-type: none"> • يقبل الاختلاف ويحترم فرادة الأشخاص | <ul style="list-style-type: none"> • كسر الجليد • التعارف • عرض البرنامج وأهدافه • التقييم القبلي | <ul style="list-style-type: none"> الافتتاح التعارف وتقديم البرنامج |
| ٤٥ د | <ul style="list-style-type: none"> • إبراز تعدد الانتماءات لدى كل شخص (لا تختصر شخصية الفرد بأحد انتماءاته: الصور النمطية) | <ul style="list-style-type: none"> • يميّز بين الهوية الفردية والانتماءات المتعددة المكوّنة لها • يحلّل العناصر المركبة لهويته • يفكك الصور النمطية عن الآخر • يقبل الاختلاف ويحترم فرادة الأشخاص | <ul style="list-style-type: none"> • البصلة | <ul style="list-style-type: none"> الهوية الفردية وتعدّد الانتماءات (أنا وانتماءاتي) |

| المدة | نقاط الانتباه | المخرجات | التمارين | الموضوع |
|-------|---|---|---|---------|
| | <ul style="list-style-type: none"> • استخراج أهم أنواع الانتماءات (الإنسانية، الوطن، الدين / الطائفة / المذهب، اللغة، العائلة، المهنة...) • تحليل ما يعتبر الأقرب إلى المحور عند الأغلبية، أي ما يشكل النواة الأساسية في الشخصية • إبراز الاختلاف في اختيار تراتبية الانتماءات بين شخص وآخر (حتى من الطائفة ذاتها أو الحزب ذاته...)، ما يعني فرادة كل شخص («من أنا؟» قبل «من نحن؟») | | | |
| ٦٠ د | <ul style="list-style-type: none"> • التركيز على فهم خصوصية كل دائرة من الدوائر واستقلاليتها (الفرد، الجماعة، الوطن، الإنسانية) • إبراز أصالة كرامة الفرد وحقوقه بمعزل عن انتماءاته • الاستفادة للتذكير بأسس المواطنة العامة (الحقوق، الحريات، المشاركة، القيم) • الوعي للانتماءات الأساسية المشتركة والخاصة وموقع كل منها • إدراك تداخل الانتماءات وتحديد مفاعيل هذا التداخل (الثقافة...) • لاسيما بين الفرد والجماعة (الطائفة / الدين) والوطن • التأكيد على مفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي وخصوصيات النماذج الأخرى وإشكالياتها • التفكير معاً بالمساحة المشتركة وكيفية إحيائها | <ul style="list-style-type: none"> • يدرك الارتباط بين هويته الوطنية وانتماءاته المتعددة، بما فيها الطائفية • يدرك مفهوم المجال العام ويفهم دينامية المجتمع المدني • يميّز بين نماذج المواطنة المختلفة ويدرك علاقتها بالمكونات الاجتماعية الفردية والجماعية • يدرك غنى التفاعل الثقافي في سياق المواطنة وعلى الصعيد العالمي • يلتزم مبدأي احترام التنوع والشراكة ضمن الحيز العام | <ul style="list-style-type: none"> • الدوائر المتقاطعة | |

| المدة | نقاط الانتباه | المخرجات | التمارين | الموضوع |
|-------|--|--|--|--|
| ٣٠ د | <ul style="list-style-type: none"> • التشديد على الاستعداد لبذل جهد إضافي لقبول ما هو مغاير أو معاكس لرأبي وفهمه وتفهمه خلال التدريب • احترام المسارات الخاصة بالأفراد والجماعات | <ul style="list-style-type: none"> • يتفهم مشاعر الآخر ومواقفه • يتحلّى بالتواضع العلمي ولا يسقط أفكاره على الآخرين | <ul style="list-style-type: none"> • الخيال | قبول الاختلاف والتعاطف مع الآخرين (أنا والآخرين) |
| ٤٥ د | <ul style="list-style-type: none"> • التشديد على الحرية في التفكير والتعبير واحترام تنوع الآراء • تفكيك فكرة المجموعات المغلقة (مثل: كل المسيحيين يفكرون مثل بعضهم) والتركيز على تعدد المواقف ضمن كل مجموعة (تأكيد على أهمية الفرد) • لفت الانتباه إلى تأثير نظرة الآخرين ورأيهم على الفرد (الضغط...) • التمييز بين المسائل التي تحتاج إلى توافق (مبادئ المواطنة والعقد الاجتماعي) والأخرى التي تحتمل تعدد الآراء. | <ul style="list-style-type: none"> • يهتم لاكتشاف خبرة الآخرين ويصغي إلى آرائهم ومواقفهم • يتمتع باستقلالية في مواقفه الفكرية ويقارب الأمور من عدة جهات نظر • يلتزم المحافظة على التنوع الثقافي ويناصر الآخرين في حقهم في الاختلاف والتعبير عن ذلك • يتعاطف مع الآخرين ويلتزم القضايا الوطنية العابرة للطوائف والمناطق | <ul style="list-style-type: none"> • الأقطاب | |
| ٤٥ د | <ul style="list-style-type: none"> • التحدّث بصراحة عن الهواجس التي تعترض وحدة الوطن • تفكيك مسألة الطائفية وما يميّزها عن قبول المواطنة الحاضنة للتنوع • السعي معاً إلى تحديد معالم الهوية الوطنية الجامعة ودينامية تحقيقها • التشديد على الواقعية في تشخيص المشكلة والعزم والطموح في مقاربة الحلول | <ul style="list-style-type: none"> • يعتبر التنوع الثقافي والديني ميزة إيجابية وقيمة مضافة للثقافة الوطنية العامة • يثمن التعددية الثقافية المكوّنة للهوية اللبنانية | <ul style="list-style-type: none"> • بين الشردمة الطائفية والمواطنة الحاضنة للتنوع (نصي: طومسون / البطارقة) | بناء المواطنة الحاضنة للتنوع (نحن معاً) |

| المدة | نقاط الانتباه | المخرجات | التمارين | الموضوع |
|-------|---|--|---------------------------------|--|
| د ٦٠ | <ul style="list-style-type: none"> • الوعي لوجود عقد اجتماعي لبناني وهشاشته في آن (لم يتحوّل إلى مشروع ثقافة عامّة) • مناقشة عناصر العقد الاجتماعي الحالي • العمل معاً على تأوين بنود العقد عبر حوار وطني مسؤول واختبار عملية بناء التوافق الوطني • إبراز أهمية التوافق على الأسس الوطنية وحق الاختلاف في الشؤون التفصيليّة (الربط بين التوافق والديمقراطيّة) • مساعدة الشباب على استعادة الثقة بقدرتهم على تجديد البناء الوطني على أسس متينة والتحرّر من الالتباسات | <ul style="list-style-type: none"> • يفهم أهمية العقد الاجتماعي ويحترم المؤسّسات العامّة • يدرك مقاربة الدستور اللبناني للتنوّع • يتبنّى الميثاقية المؤسّسة للعيش المشترك في لبنان • يرفض المواقف المرتبطة بمفاهيم ثقافيّة أو سياسيّة فوقيّة أو انصهاريّة تفتقر إلى الاحترام الحقيقي للآخر أو تسعى إلى تهميشه أو إلغائه • يتبنّى القيم الرئيسة المرتبطة بمفهوم المواطنة الحاضنة للتنوّع | العقد الاجتماعي اللبناني الجديد | تفكيك الهوية الوطنية الجامعة وتجديد الالتزام بالوحدة الوطنية (نحن مسؤولون) |
| د ٣٠ | <ul style="list-style-type: none"> • العودة إلى أهداف البرنامج • ملء استمارة التقييم البعدي • الاستماع إلى اختبارات المشاركين وما اكتسبوه خلال التدريب • أفق المستقبل والالتزام | <ul style="list-style-type: none"> • يتبنّى المواطنة الحاضنة للتنوّع كروية للبنان الجامع لكلّ مكوناته ويعمل على نشرها | التقييم البعدي | ختام وخلاصة |

٢) تمارين للتعارف وكسر الجليد

أهداف التمارين

- تساعد على بناء جو من الإلفة والوحدة ضمن المجموعة
- تؤكد على أهمية كل فرد في المجموعة وعلى احترام الاختلاف وفرادة الأشخاص
- تخفّض حالة الترقّب والحذر بين المشاركين وتزيل الحواجز بين المدربين والمشاركين في الورشة
- تساعد المدرب على التعرف بالأشخاص المشاركين: خلفياتهم الثقافية / العلمية / الاجتماعية - سماتهم الشخصية - درجة استعدادهم للمشاركة ...
- تساعد المدرب على ضبط الأداء بما يتناسب مع المشاركين، وذلك من خلال استثمار بداية التدريب في إتاحة الفرص للمشاركين للحديث عن أنفسهم وتوقعاتهم من الورشة
- أما تمارين التنشيط (energizers) فتساعد في تنشيط الجو ضمن التدريب وإعادة النشاط إلى المتدربين

تمارين تعارف

يمكن استعمال أي من التمارين الأربعة أدناه للبدء بيوم التدريب.

١-البالونات

مدّة التمرين: ١٥ دقيقة

المواد اللازمة: بالونات

وصف التمرين

- يكتب كل متدرّب بعض المعلومات التي يحب أن يذكرها عن نفسه: معلومات طريفة، علمية، عملية، أو ضاع اجتماعية، سبب حضوره الدورة، ماذا يتوقع من الدورة، إلخ...
- يقوم المتدرّب بإدخال الورقة في البالون ومن ثم يقوم بنفخه.
- بعد ذلك يقوم كل متدرّب بتسليم بالونه للمدرّب.

- يوزع المدرب عليهم البالونات بشكل عشوائي، ليحصل كل شخص على بالون غير بالونه.
- تبدأ اللعبة بتفجير البالونات، ثم يأخذ كل شخص بقراءة محتويات البالون والتعرف إلى الشخص صاحب البالون.
- ولا ينسى المدرب وضع بالونه ضمن البالونات للمشاركة أيضاً بالنشاط.

٢- القيم المشتركة

مدة التمرين: ٣٠ دقيقة

المواد اللازمة: أوراق؛ أقلام؛ لوح ورق للمخططات الإيضاحية (flipchart)؛ أقلام ذات خط عريض (markers)

وصف التمرين

يكتب المدرب على اللوح ٤ قيم أساسية:

• المساواة المطلقة بين البشر

• حقوق المرأة

• الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق حقوق الإنسان

• حرية التعبير مقيدة باحترام آراء الآخرين ومعتقداتهم

يطلب من كل مشارك اختيار قيمة أساسية واحدة.

يقسم المشاركين إلى أربع مجموعات بناءً على اختياراتهم، ويطلب من كل مجموعة العمل معاً لمدة ١٠ دقائق على النقاط الآتية:

- التعرف إلى بعضهم البعض من خلال الاسم - الهوية - الحالة الاجتماعية...

- المناقشة حول أسباب اختيار هذه القيمة وعلاقتها بالواقع المعاش

- كيفية نشر هذه القيمة في المجتمع

- هل تمارس هذه القيم بطريقة واحدة؟ ولماذا؟

يطلب من المشاركين العودة للجلوس معاً كمجموعات في قاعة التدريب، ويسأل كل مجموعة تفويض مندوب لقراءة نتائج المناقشة، بعد أن يقوم كل فرد بالتعريف عن نفسه بالاسم فقط (المدة ١٥ دقيقة).

٣- تمرين العصا السحرية

مدّة التمرين : ١٠ دقائق

المواد اللازمة: عصا (تمثّل العصا السحرية)

وصف التمرين: بالتناوب، يحمل كلّ مشارك العصا السحرية، يُقدّم نفسه، ويختار شيئاً واحداً في العالم يريد أن يغيّره لو كان لديه عصا سحرية.

٤- ثلاث حقائق وكذبة واحدة

مدّة التمرين: ١٠ دقائق

اطلب من المشاركين تشكيل مجموعات صغيرة، وثم اطلب من كل شخص أن يكتب ٤ معلومات عن نفسه على أن تكون إحدى هذه المعلومات غير صحيحة. بعد ذلك يقوم كل مشارك وبالتتالي باستعراض لائحته التي كتبها عن نفسه أمام كافة المشاركين، وعلى المشاركين أن يعرفوا المعلومة غير الصحيحة عن هذا المشارك.

تنويع في العرض: يسير المشاركون داخل قاعة التدريب بشكل دائري ثم يتوقّف أحدهم قبالة مشارك آخر ويستعرض لائحته أمام هذا الشريك وعلى هذا الشريك أن يتعرّف إلى المعلومة غير الصحيحة، وبعدها يتبادلان الأدوار فيسير الشريك الذي أعطى الإجابة ليقدم لائحته لشريك جديد...

تمارين للتنشيط: Energizers

١- تبادل التصفيق

مدّة التمرين: ٥ دقائق

اطلب من المشاركين أن يقفوا في دائرة واسعة، ثم اطلب من أحدهم أن يقوم بالتصفيق مواجهاً الشخص الذي يقف على يمينه. ويقوم هذا الشخص الذي على اليمين بالتصفيق مع زميله الذي عن يمينه أيضاً... اطلب منهم القيام بالحركة والتصفيق بأسرع طريقة ممكنة وفي الوقت نفسه.

تنويع في العرض: اطلب من شخص بأن يقوم بأداء حركة إيقاعية (مثلاً يمكن التصفيق بالأذرع، أو التصفيق بالأقدام...)، ثم تطلب منه أن يشارك الزميل الذي عن يمينه بنفس الإيقاع، والثاني يقوم بأداء نفس الإيقاع مع الزميل الذي عن يمينه...

٢- جد شريك

مدّة التمرين: ٥ دقائق

الموادّ اللازمة: فولار لنصف المشاركين.

اطلب من المشاركين أن يشكّلوا أزواجًا، يتمّ عصب عيني أحد الأفراد في كل زوج. ويقوم الشركاء غير المعصوبي العينين بالسير في الغرفة. وتبدأ أنت (المدرب) بالتصفيق. عندما تبدأ بالتصفيق، يتوقّف الأفراد غير معصوبي العينين عن الحركة. ويبدوون بالغناء وهم واقفون في أماكنهم، لجذب شريكهم معصوب العينين نحوهم. وهكذا حتى ينجح بعضهم في الوصول إلى شركائهم...

٣- اصطفا ف تاريخ الميلاد

مدّة التمرين: ٥ دقائق

لا تسمح للمشاركين بالتحدّث، واطلب منهم للتعبير استخدام أيديهم وأرجلهم ورأسهم فقط. اطلب من مواليد الأول من كانون الثاني (أو أقرب تاريخ إليه) الوقوف في زاوية من الغرفة، ومن مواليد الحادي والثلاثين من كانون الأول (أو أقرب تاريخ إليه) الوقوف في الطرف المقابل. أطلب بعد ذلك من بقية المشاركين الوقوف تباعاً وبتسلسل بحسب تواريخ ميلادهم. أعطهم ٥ دقائق. بعد ذلك، يقف كل في موقعه، ويذكر تاريخ ميلاده بدءاً من التاريخ الأقرب للأول من كانون الثاني...

٣) تمارين الهوية والانتماءات

أ) تمرين «البصلة»

أهداف التمرين

- يميّز المشارك بين الهوية الفرديّة والانتماءات المتعدّدة المكوّنة لها
- يحلّل العناصر المركّبة لهويّته
- يفكّك الصور النمطية عن الآخر
- يقبل الاختلاف ويحترم فرادة الأشخاص

مدّة التمرين: ٤٥ دقيقة

المواد اللازمة: أوراق؛ أقلام؛ لوح ورق للمخطّطات الإيضاحية (flipchart)؛ أقلام ذات خط عريض (markers)

وصف التمرين: تنبع فكرة التمرين من التشبيه التالي: كما تتكوّن البصلة من طبقات مختلفة وكثيرة، تتكوّن هويّة الإنسان أيضاً من طبقات مختلفة تمثل انتماءاته المتعدّدة.

القسم الأول (٢٠ دقيقة): الهوية الفرديّة والانتماءات

يُمنح كلّ مشارك ورقة حيث يرسم «بصلة الهوية». يجب أن تتألّف البصلة من ٥ طبقات. يُعطى المشاركون خمس دقائق للتفكير الفردي كي يختار كلّ منهم خمسة أمور تشكّل الطبقات المختلفة لهويّته؛ تكتب العناصر الأكثر أهميّة انطلاقاً من الدوائر الداخليّة الصغيرة.

حين ينتهي المشاركون من ملء «بصلة الهوية» يتشاركون بما كتبوا، بينما يدوّن المدرب المعطيات على اللوح.

التفكير والتقييم

هل كان من الصعب / من السهل اختيار العناصر الرئيسيّة لهويّتك ولتراتبية انتماءاتك؟
ما هي المعايير التي استندت إليها والعوامل التي لعبت دوراً في قرارك؟

خلاصة

- لا يمكن أن تقتصر انتماءات الإنسان على بعد واحد. الهوية واحدة (تسمح للفرد أن يعبر عن ذاته بقوله: أنا) والانتماءات متعددة.
- في نظرنا إلى الآخر علينا أن نتذكر عدم حصره بانتماء واحد كما نحن نرفض أن نُحصَر بانتماء واحد. إذ لا يمكن اختزال الأشخاص بانتمائهم إلى جماعاتهم الدينية أو الثقافية الخاصة (التحرر من الصور النمطية التي تضع كل المسلمين أو المسيحيين في قالب واحد)، بل اعتبار كل فرد صاحب هوية مميزة تشكل قيمة مضافة ضمن جماعته الخاصة وفي الوطن.
- كل شخص له انتماءاته الخاصة، ويمكنه وضع هذه الانتماءات المختلفة بتراتبية خاصة أيضاً، وبذلك يتميّز عن شخص آخر من نفس مجموعته، ويقترّب من آخرين من مجموعات أخرى.

القسم الثاني (٢٥ دقيقة): من الهوية الفردية إلى الهوية الوطنية

يقوم المدرب بمساعدة المشاركين على تحديد العناصر المشتركة في الانتماءات وذلك باستعمال لون معين لكل عنصر (على اللوح) ، ثم يحسب العناصر الأكثر تكراراً ويتوقّف عند العناصر التالية :

- الانتماء الوطني: هل وُضع في اللب؟ لماذا (في حال نعم أم لا)؟ هل غلب عليه في بعض الأحيان انتماء مناطقي (قضاء) أو جغرافي أوسع (عالم عربي)؟
- الانتماء إلى دين / طائفة: هل وُضع في اللب؟ لماذا (في حال نعم أم لا)؟
- هل شعر المشاركون بتعارض بين الهوية الوطنية والانتماء الديني؟
- الانتماء الثقافي: ماذا يعني؟ هل يرى المشاركون رابط بين الثقافة والدين؟ إذا نعم، هل يمكن أن نعتبر ثقافتنا اللبنانية مبنية جزئياً على إرث الديانتين الإسلامية والمسيحية؟
- ويطرح السؤال عن انتماءات أخرى ظاهرة كما عن الانتماءات الناقصة (التي لم يذكرها المشاركون) أو التي ذُكرت بنسبة ضئيلة.
- هل يمكن أن نستنتج من العناصر المشتركة البارزة ملامح الهوية الوطنية؟

الخلاصة

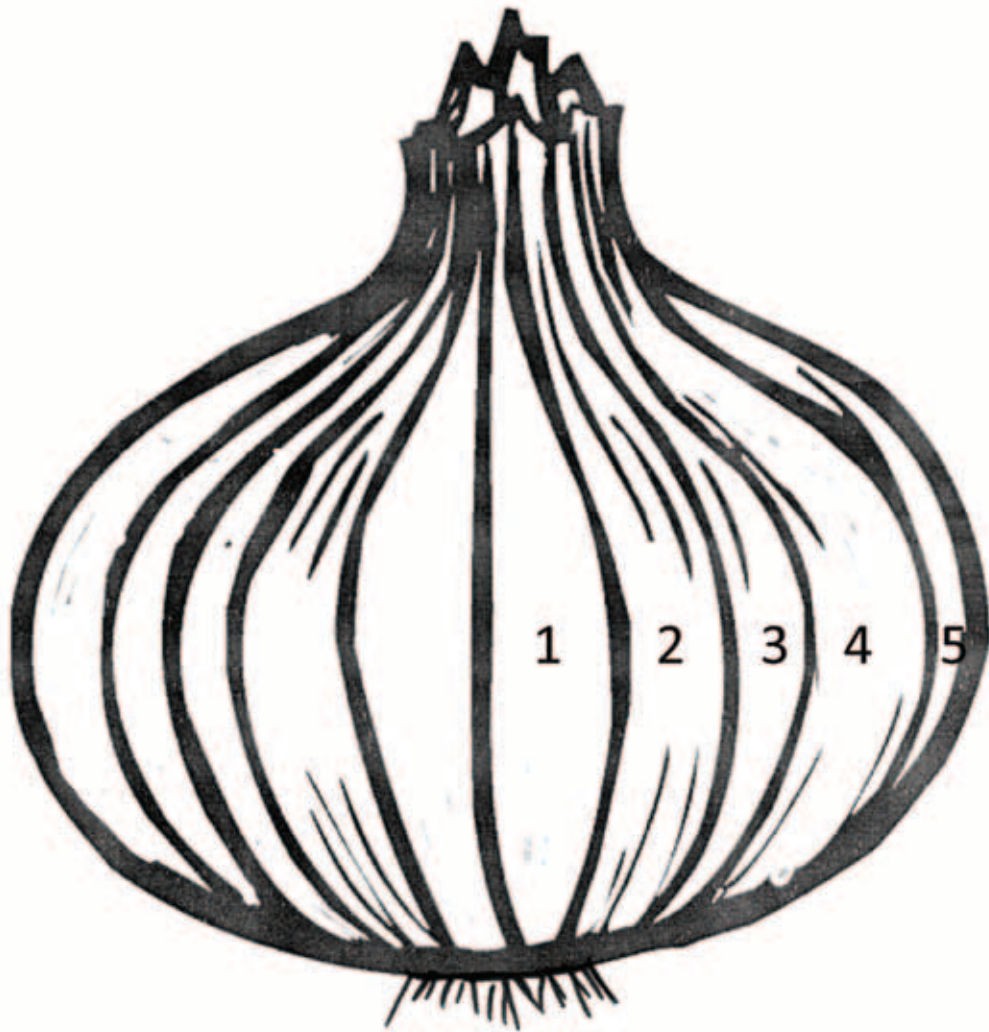
- لا يتعارض الانتماء إلى دين (انتماء ما فوق وطني) مع الانتماء إلى وطن (مفهوم المواطنة الحاضرة للتنوع - الدستور اللبناني).
- يشكل الانتماء الوطني الدائرة الواسعة التي تحتضن العديد من دوائر الانتماءات الخاصة (الجماعات الدينية، الثقافات، الإثنيّات، اللغات...)، وهي - دائرة الانتماء الوطني - تُشكّل المجال العام حيث تتفاعل مختلف الانتماءات الخاصة وتُساهم في تشكيل الثقافة والهويّة الوطنيّة الجامعة.

المراجع

القسم الأول من التمرين مُقتبس (بتصرّف) من:

Identity exercise from “Travelling cultural diversity” by Salto Youth Cultural Diversity

Resource Centre، ٢٠٠٥ تعريب: هدى بركات - أديان -



ب) تمرين الدوائر المتقاطعة

أهداف التمرين

- يدرك المشارك الارتباط بين هويته الوطنية وانتماءاته المتعددة، بما فيها الطائفية
- يدرك مفهوم المجال العام ويفهم دينامية المجتمع المدني
- يميز بين نماذج المواطنة المختلفة ويدرك علاقتها بالمكونات الاجتماعية الفردية والجماعية
- يدرك غنى التفاعل الثقافي في سياق المواطنة وعلى الصعيد العالمي
- يلتزم بمبدأي احترام التنوع والشراكة ضمن الحيز العام

مدة التمرين: ٦٠ دقيقة

المواد اللازمة: LCD projector ، أوراق وأقلام (٤ ألوان تلوين أو فرشاة مع حبر ملون aquarelle إذا توفر، لكل دائرة لون، أو ٤ ألواح كرتون ملون) لكل مجموعة من ٤ أو ٥ أشخاص

وصف التمرين:

- توزيع المشاركين على مجموعات صغيرة (٤ أو ٥ أشخاص في كل مجموعة)
- يقوم هذا التمرين على الطلب من كل مجموعة برسم دوائر الانتماءات الأربع (الفرد/ الجماعة / الوطن / الإنسانية). يمكن أيضاً قصّ الدوائر من ألواح كرتون ملون وتنسيقها مع بعضها ضمن مواقعها الصحيحة مع التركيز على تراتبية الدوائر (أياً منها أرسم أولاً...)
- وتقاطعها مع بعضها وأحجامها المختلفة، واعتماد الحوار في المجموعة للتوصل إلى تفاهم أو قناعات مشتركة عن الرسم (١٥ دقيقة)
- بعد انتهاء الجميع من الرسم يتمّ عرض الرسوم والنقاش حول العمل، وفق الأسئلة المرفقة (١٥ دقيقة)
- ثمّ يعرض المدرّب على الشاشة الدوائر التي تمثّل نماذج المواطنة المختلفة مع التوقف بشكل خاص على رسم الهوية الوطنية والانتماءات وعرض التفسيرات الجانبية للرسم (٣٠ دقيقة)

أسئلة الحوار:

١- أيّ دائرة من الدوائر الأربع رسمت أولاً؟ لماذا؟

- التركيز على دائرة الفرد وإبراز دور الفرد كشخص مستقلّ ومسؤول، فالهويّة الفرديّة أساس الانتماءات الجماعيّة وليس العكس.

٢- هل ترى حجم الدوائر مناسباً بالنسبة إلى بعضها؟ أم أعطيتها أحجاماً مختلفة؟

- الحوار حول دوائر الانتماءات الجماعيّة الثلاث مع لفت النظر إلى أهميّة دائرة الإنسان وهي الأوسع والحاضنة للجميع والشعور بهذا الانتماء الذي يربط الجميع ببعضهم، وما يولّد هذا الشعور من تضامن إنساني شامل واحترام لكرامة الإنسان وحقوقه من دون تفرقة.

- التمييز بين مساحة المجال العام ومساحة الانتماءات الجماعيّة الثقافيّة والدينيّة.

٣- لماذا اخترت موقع الدوائر بالنسبة إلى بعضها بهذا الشكل؟

- الحوار حول علاقة الدوائر ببعضها والمساحات المشتركة في ما بينها (الفرد، الجماعة، المجال العام)، لا ابتلاع أو ذوبان لدائرة في أخرى: فالفرد لا تختذله الجماعة، والوطن أوسع من الانتماءات الجماعيّة الخاصة...

٣- ماذا تعني لك مساحات الالتقاء بين الدوائر؟ أعط شواهد من الواقع اللبناني.

- لفت النظر إلى تحوّل الألوان عند تلاقي الدوائر: التأثير المتبادل (المثاقفة) بين هذه المساحات والانتماءات.

٤) تمارين التعامل مع الاختلاف

أ) تمرين الخيال

أهداف التمرين

- يتفهم المشاركون مشاعر الآخر ومواقفه
- يتحلّى بالتواضع العلمي ولا يسقط أفكاره على الآخرين

مدة التمرين: ٣٠ دقيقة

عدد المشاركين: مختلف

لوازم: كرتون قياس كبير، أقلام خط عريض

وصف التمرين:

ينقسم المشاركون إلى مجموعات من شخصين.

يتمدد المشاركون الأول على قطعة كبيرة من الكرتون، ويقوم الثاني بتحديد خياله على الكرتون بواسطة قلم من خط عريض.

ثم يقوم المشترك الثاني بالتمدد بدوره داخل خيال زميله، على ألا يخرج من المساحة المحددة مسبقاً.

التفكير والتقييم

يتحلق المشاركون من جديد في وسط المكان، أو يعودون إلى مقاعدهم في جلسة عامة، مع تساؤلات مثل:

- بم شعرت خلال هذا التمرين؟
- ما الخطوات المطلوبة لبناء مجتمع يحترم التنوع ويتقبل الاختلاف؟
- هل من السهل أن نأخذ مكان الآخر ونجلس مكانه؟
- ما الذي يحدّد حجم كل إنسان ودوره؟
- ما الخطوات المطلوبة للإصغاء إلى الآخر وتفهمه؟

خلاصة

إنّ كلَّ إنسان مرتبط بتاريخ وذاكرة لا يشبهان بالضرورة تاريخي وذاكرتي. لذلك فإنَّ المواطنة الحاضرة للتنوع تتطلّب قبل كلّ شيء الخروج من الذات والإصغاء إلى الآخر وفهم مساره ومعاناته واحترامها ولو كنت لا أوافق عليها بالكامل. تبني قيمة الفضول للمعرفة عن الآخر تعني أيضاً محاولة معرفة تاريخ جماعته وعلاقتها مع الجماعات الأخرى، بما يتضمّن الصور المشرقة عنه (التفاعل البناء) والصور السلبية (الأذى المتبادل، المخاوف...) على السواء، وكذلك آماله بالنسبة إلى المستقبل.

ب) تمرين الأقطاب

أهداف التمرين

- يهتمّ المشارك لاكتشاف خبرة الآخرين ويصغي إلى آرائهم ومواقفهم
- يتمتّع باستقلالية في مواقفه الفكرية ويقارب الأمور من عدّة وجهات نظر
- يلتزم المحافظة على التنوع الثقافي ويناصر الآخرين في حقهم في الاختلاف والتعبير عن ذلك
- يتعاطف مع الآخرين ويلتزم القضايا الوطنية العابرة للطوائف والمناطق

مدة التمرين: ٤٥ دقيقة

وصف التمرين:

يقف المدرب في وسط المكان بين مجموع المشاركين، وكلّما ذكر سؤالاً أو موقفاً محدداً توزّع المشاركون نحو الزوايا الأربع للقاعة: زاوية أكيد مع / زاوية أكيد ضدّ / زاوية ربّما أو أحيانا / زاوية لم أحسم أمري بعد.

- أرتاح إلى وجود نظام طائفي سياسي في لبنان
- أفضل الهجرة
- أضع نفسي مكان الآخر عندما أحاول فهمه

- مع قانون مدني للزواج في لبنان
- أسامح من أساء إلي
- أرفض قيام دولة دينية في لبنان
- مع إلغاء عقوبة الإعدام
- الصدق هي الصفة التي أبحث عنها في أصدقائي
- مع اللاعنف
- أفضل السكن في منطقة مختلطة دينياً
- أطالب بحقوق الذين لا يرغبون بالانتماء إلى إحدى الطوائف المعترف بها رسمياً
- مع تعديل قانون الانتخاب ليشمل فئة ١٨-٢١
- أحاول أن أسمع الآخرين
- من أهم القيم عندي الاحترام
- لا أسكت عن ظلم
- أحاول أن أساعد من هم حولي بقدر المستطاع
- مع اعتماد قانون عام ١٩٦٠ الانتخابي
- مع مشاركة المغتربين في الاقتراع في الانتخابات
- مع اعتماد كتاب تاريخ موحد لجميع اللبنانيين
- مع تثبيت الأساتذة المتعاقدين في المدارس الرسمية وفي الجامعة اللبنانية بغض النظر عن تأمين المناصفة بين المسلمين والمسيحيين
- أنا لبناني

يختار المدرب لحظات مختلفة في أثناء طرحه الأسئلة، فيشير إلى المشاركين كي يقفوا حيث هم «stop»، ويطلب من أحدهم أن ينظر إلى مشارك ذاهب في اتجاه معاكس: «بم تشعر تجاهه؟ ماذا تريد أن تقول له؟ ماذا تقول عنه؟» ثم يكمل التمرين.

التفكير والتقييم

ثم يتحلّق المشاركون من جديد في وسط المكان، أو يعودون إلى مقاعدهم في جلسة عامة، مع تساؤلات مثل:

- بم شعرت خلال هذا التمرين؟
- هل وجدت نفسك تتّجه دوماً أو إجمالاً في الاتجاه نفسه؟
- هل من السهل أن نحدّد موقفاً واضحاً من قضايا كبيرة كهذه؟ ما الذي يجعل ذلك غير سهل؟
- هذه المواضيع تشكّل أحياناً سبباً للخلاف بين اللبنانيين كأفراد أو جماعات. كيف لنا أن نتعايش معاً في المواطنة بالرغم من اختلافاتنا؟
- هل ثمّة ثوابت وطيّة جامعة يتّفق عليها جميع اللبنانيين بمختلف انتماءاتهم وتنوّعاتهم؟
- ما الخطوات المطلوبة لبناء مجتمع يحترم التنوّع ويتقبّل الاختلاف؟

خلاصة

ثمّة قضايا اجتماعيّة وسياسيّة مختلفة تدعو للخلاف والنزاع بين اللبنانيين. قد ترتبط هذه القضايا مباشرة بخلفيّات دينيّة، أو بمصالح خاصّة قد تتغيّر مع الزمن. على اللبنانيين أن يفكّروا جدّياً في عقد اجتماعي يتخطّى قضايا الخلاف في سبيل العيش معاً في الوطن الواحد، ويقبلوا التمايز في الأمور الأخرى والتنافس الفكري والسياسي حولها.

المرجع

فكرة التمرين مُقتبسة من: أوغاريت يونان؛ كيف لا نتربّى على الطائفية، دليل تدريبي.

٥) تمارين المواطنة الحاضنة للتنوع

أ) تمرين: بين الشراكة الطائفية والمواطنة الحاضنة للتنوع

أهداف التمرين

- يعتبر المشاركون التنوع الثقافي والديني ميزة إيجابية وقيمة مضافة للثقافة الوطنية العامة
- يثمن التعددية الثقافية المكونة للهوية اللبنانية

مدة التمرين: ٤٥ دقيقة

المواد اللازمة: أقلام؛ مقصات؛ لوح ورق للمخططات الإيضاحية (flipchart)؛ أقلام ذات خط عريض (markers)، وآلة عرض (LCD projector)

وصف التمرين: عبر التفاعل مع المدرب وبين بعضهم البعض، وبناء على المفاهيم المكتسبة في هذه الورشة، يُوضع المشاركون أمام تحدي الإجابة بشكل شخصي وخلاق على تحدي خيار العيش المشترك ومسؤولية تطويره في سياق المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي والديني.

القسم الأول: ١٠ دقائق

يقرأ كل مشارك النصين، ثم يُحدّد خياراته خطياً عبر الاستفتاء السري استناداً إلى النصين من دون أن يُعطي مصادر النصين (النص ١: من المستشرق طومسون، لندن ١٨٧٠، والنص ٢: من بطاركة الشرق الكاثوليك، رسالة رعوية ١٩٩٥)؛ ثم تجمع الأوراق لإعلان نتيجة الاستفتاء، ويتمّ النقاش على أساسه.

القسم الثاني: ٣٠ دقيقة

حوار حول نتيجة الاستفتاء يهدف إلى:

- الاعتراف بواقعية ومن دون يأس بالصعوبات التي تواجه المجتمع المتعدّد لبناء تماسكه ووحدته الوطنية، وتحديد المعوقات التي تحول دون ذلك

- تجديد خيار العيش المشترك والوعي لبعده الحضاري
- تحديد بعض مقومات هذا العيش معاً والمسؤولية الوطنية التي على الشباب أن يضطلع بها للمحافظة عليه

الخلاصة: ٥ دقائق

قبول الواقع كما هو.

التفاؤل الواقعي عبر التركيز على مكامن الخلل وإمكانية المساهمة في تقديم الحلول.

| النص ٢ | النص ١ |
|--|---|
| <p>إنَّ عيشنا المشترك الذي يمتدُّ على قرون طويلة يُشكّل، بالرغم من كلِّ الصعوبات، الأرضيّة الصلبة التي نبني عليها عملنا المشترك حاضراً ومستقبلاً، في سبيل مجتمع متساوٍ ومتكافئٍ لا يشعر فيه أحد، أياً كان، أنّه غريب أو منبوذ.</p> <p>إنّنا ننهل من تراث حضاريٍّ واحد نتقاسمه، وقد أسهم كلُّ منا في صياغته انطلاقاً من عبقرية الخاصة. إنّ قرابتنا الحضارية هي إرثنا التاريخي الذي نصرّ على المحافظة عليه وتطويره وتجديره وتفعله، كي يكون أساس عيشنا المشترك وتعاوننا الأخوي.</p> <p>إنّ المسيحيين في الشرق هم جزء لا ينفصل عن الهوية الحضارية للمسلمين، كما أنّ المسلمين في الشرق هم جزء لا ينفصل عن الهوية الحضارية للمسيحيين.</p> <p>ومن هذا المنطلق فنحن مسؤولون بعضنا عن بعض أمام الله والتاريخ. ولذا يتحتم علينا أن نبحث بشكل مستمرّ عن صيغة، لا للتعايش فحسب، بل للتواصل الخلاق والمثمر الذي يضمن الاستقرار والأمان لكلِّ مؤمن بالله في أوطاننا.</p> | <p>تتجاوز الطوائف والمذاهب في العيش في قرى لبنان، ولكنّ الشعب لا ينصهر في جماعة واحدة ولا يكتفون بعضهم لبعض مشاعر الأخوة. فالسنة يكفرون الشيعة، وكلاهما يكرهون الدروز وجميعهم لا يطبقون النصيريّين (العلويين). ليس للموارنة آية مودة لأحد آخر، وبالمقابل هم غير مرغوبين من الآخرين. الروم الأورثوذكس لا يطبقون الروم الكاثوليك... فلا يوجد رابط وحدة في هذه الأرض.</p> <p>ليس هناك من مقومات اجتماعية لوحدة وطنية وللعمل معاً للخير العام، بل عناصر مشتتة ومتصارعة.</p> <p>لا يوجد في بلد آخر في العالم هذا الكم من التنوع الديني المتنافس، وهذا يشكل العائق أمام تطوّر أوضاعهم. ولذلك لن يتمكنوا يوماً من أن يُشكلوا شعباً واحداً أو يتفقوا على قضية أساسية دينية أو سياسية. فسوف يبقون غير قادرين على حكم أنفسهم ومعرضين دوماً للاحتلال والتأثير الخارجي.</p> <p>لقد كانوا كذلك منذ القدم، كما هم الآن وسوف يبقون طويلاً شعباً مقسماً ومقهوراً بفعل سيطرة الآخرين عليه.</p> |



أعبّر عن رأيي بشكل سرّي

| نص ٢ | نص ١ | السؤال |
|------|------|---|
| | | يُعبّر عن الواقع بشكل صادق وموضوعي أكثر |
| | | يُعبّر عن قناعة أغلبية الناس (وإن تجنّبوا الإعلان عنها) |
| | | يُعبّر عن رأيي أكثر |

ب) تمرين: العقد الاجتماعي اللبناني الجديد

أهداف التمرين

- يفهم المشاركون أهمية العقد الاجتماعي ويحترم المؤسسات العامة
- يدرك مقارنة الدستور اللبناني للتنوع
- يتبنى الميثاقية المؤسسة للعيش المشترك في لبنان
- يرفض المواقف المرتبطة بمفاهيم ثقافية أو سياسية فوقيّة أو انصهارية تفتقر إلى الاحترام الحقيقي للآخر أو تسعى إلى تهميشه أو إلغائه
- يتبنى القيم الرئيسية المرتبطة بمفهوم المواطنة الحاضنة للتنوع

مدّة التمرين: ٦٠ دقيقة

المواد اللازمة: أقلام؛ لوح ورق للمشاركة في النتائج (flipchart)؛ أقلام ذات خط عريض (markers)، وآلة عرض (LCD projector)

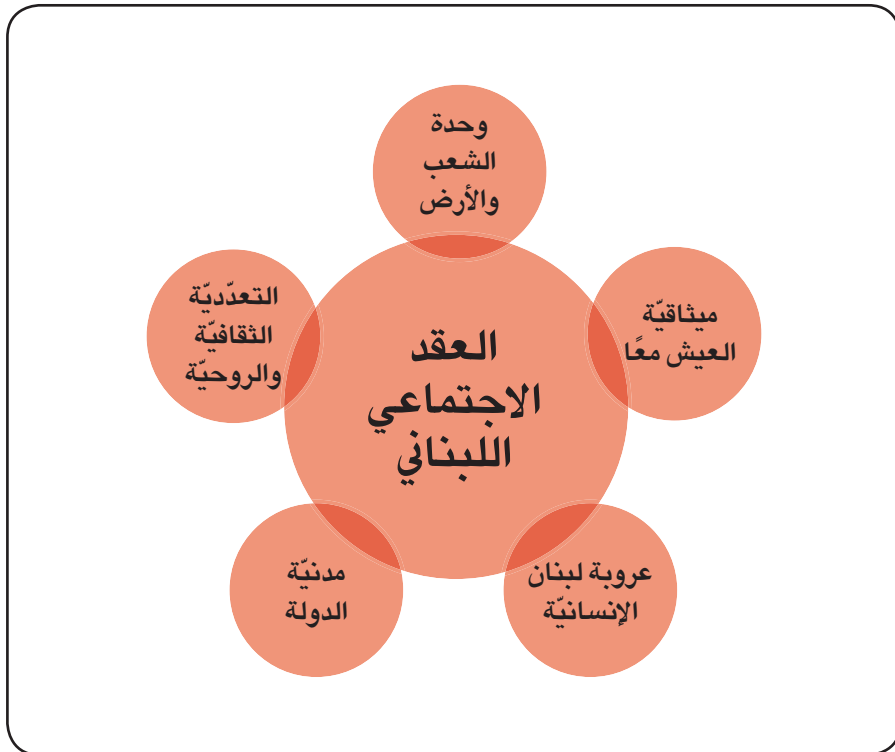
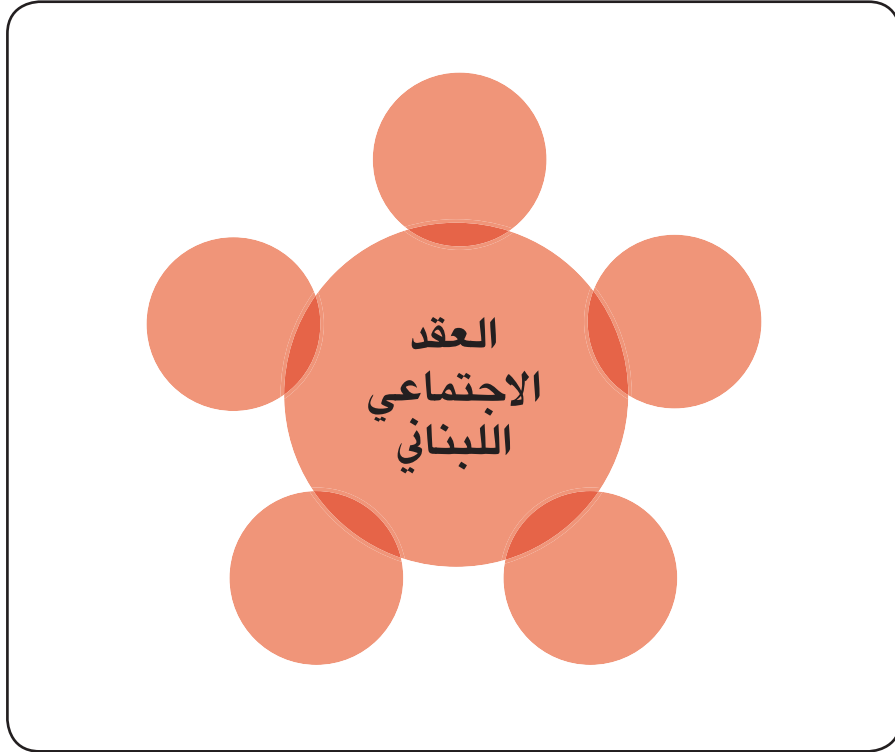
وصف التمرين:

القسم الأول: ٢٥ دقيقة

يقسم المدرب المشاركون عشوائياً إلى عدّة مجموعات صغيرة (من ٣ أو ٤ أشخاص في كل مجموعة)، ويزودهم برسم دوائر العقد الاجتماعي الفارغة، ويطلب منهم أن يملؤوا الدوائر الخمس بأهم عناصر العقد الاجتماعي اللبناني.

القسم الثاني: ٣٥ دقيقة

يقرأ مندوب نتيجة عمل كل مجموعة. ثمّ بعد استعراض أجوبة جميع المجموعات ووضع الإجابات على اللوح، تتم مناقشة الأجوبة. من ثمّ يعرض المدرب أجوبة الدليل المعبرة عن الدستور اللبناني (راجع ص. ٥١-٥٣). يطلب في آخر عشر دقائق أن يقترح المشاركون عناصر جديدة أكثر تطابقاً مع الواقع لتجديد العقد الاجتماعي وتتم مناقشتها ومحاولة التوافق في المجموعة على لائحة جديدة مشتركة.



٦) استمارة التقييم القبلي والبعدي

التقييم القبلي والبعدي يساعد في قياس المكتسبات التعليمية خلال الورشة، بواسطة مقارنة ما كان يدركه المشارك سابقاً (تقييم قبلي) وما اكتسبه من خلال الورشة التدريبية (تقييم بعدي). يحتوي التقييم البعدي على أسئلة التقييم القبلي نفسها، ولا مانع من احتوائه على أسئلة إضافية تساهم في رصد ما يستحسن تعديله في برنامج الورشة.

من المستحب إعطاء كل مشارك رقماً سرياً (Code) يستعمله عند ملء التقييم القبلي. فيساعد ذلك في الحفاظ على السرية وفي الوقت نفسه يساعد معدّ الورشة على مقارنة إجابات كلّ متدرّب قبل الورشة وبعدها. كما يستحسن أن تكون أسئلة التقييم القبلي والبعدي أسئلة متعدّدة الإجابات لتسهيل عملية المقارنة بين القبلي والبعدي.

بعض الأمثلة عن الأسئلة متعدّدة الإجابات التي يمكن استخدامها:

١- إدارة التعدّدية الدينية والثقافية:

أ- تعمل على إلغاء الطائفية بكلّ أنواعها.

ب- هي تغليب الأكثرية العددية على الأقلية العددية.

ج- هي خلق بيئة حاضنة لتفعيل المشاركة والتنوّع الثقافي والديني.

٢- اختر الإجابة الصحيحة

المواطنة هي:

أ- حالة من الإيجابية والطمأنينة والانشراح في علاقة الإنسان مع ذاته والناس

بعضهم مع بعض.

- ب- انتماء فاعل إلى كيان وطني عام، يؤمّن التمتع بالحقوق والحريّات، ويشكّل حيّزاً للتفاعل الإيجابي بين المواطنين، والمشاركة المسؤولة في الحياة العامّة.
- ج- مجموعة واسعة من المنظّمات غير الحكوميّة والتي لا تبتغي الربح ولها حضورها في الشأن العام وقضاياها.

المواطنة الحاضنة للتنوع هي:

- أ- مجموعة من الأشخاص تتميز بوحدة العرق أو الدين أو اللغة أو التقاليد الخاصّة بها.
- ب- تمثيل الطوائف ككيانات اجتماعيّة وسياسيّة في الحكم والإدارة.
- ج- نتاج قبول التنوع ضمن المجتمع الواحد، وتحفيز التفاعل الحضاريّ بين مكوّناته في سياق الحياة العامّة، من خلال اعتباره مصدرًا للغنى الجماعيّ المشترك، واعتبار الشراكة مع المواطن الآخر، على الرغم من اختلافه الثقافيّ، جزءًا من عمليّة بناء الذات الفرديّة والمجتمعيّة.

٣- الوحدة الوطنية مبنية على:

- أ- الانصهار
- ب- التسامح
- ج- الشراكة والمشاركة

٤- الهوية الوطنية الجامعة:

- أ- تلغي الانتماءات الخاصّة
- ب- مجموع الانتماءات الجماعيّة
- ج- آخر: حدّد

القسم الرابع

الملاحق

الملحق الأول

معجم المصطلحات الرئيسية

الانتماء:

هو ارتباط طبيعي (الانتماء إلى عائلة بالولادة) أو إرادي (الانتماء إلى حزب أو جمعية) يُعبّر عن شراكة في بعض من أوجه الحياة وعن التزام بمشروع أو صيرورة واحدة. لذلك يفترض الانتماء وجود جماعة يقول الفرد عن كلّ أفرادها "نحن" حتّى الذين يجهلهم.

التنوع الثقافي:

هو تمايز الكائنات والأفراد وبخاصّة الجماعات البشريّة باختلاف تراث كلّ منها وعاداتها وتقاليدها. ويُعتبر التنوع الثقافي مصدراً للتبادل والإثراء والتجديد والإبداع، عبر تفاعل الجماعات فيما بينها.

الخير العام:

هو أساس الاجتماع الإنساني والعيش معاً بأمن وسلام عبر اعتبار سلامة المجتمع ووحدته ورفقيّه شرطاً لتحقيق الخير الشخصي، مما يقتضي الالتزام والمشاركة في ضمان الحقوق لجميع الأفراد والجماعات، وتضافر الجهود في تنمية الحياة العامّة وتطويرها السليم، واستعمال الموارد المشتركة المعنويّة والماديّة خدمةً للجميع وبهدف نجاح الأفراد وتأمين مصالحهم.

الدستور:

هو النصّ الذي يعرف النظام السياسي للدولة ويحدّد مبادئه الأساسيّة ويرعى علاقة المؤسّسات العامّة والسلطات فيما بينها. ويعبّر الدستور عن العقد الاجتماعي الساري بين المواطنين، ويحدّد القيم والمبادئ والحقوق والحريّات الأساسيّة وغير القابلة للتصرّف التي يتمتّع بها كلّ مواطن. وهو يشكّل المرجع الأعلى المؤسّس والموجّه للقوانين والمراسيم.

الدولة:

هي الإطار السياسي والسيادي للوطن الناظم لحياة المواطنين ولعلاقات الوطن الخارجيّة، على أساس ممارسة السلطة باسم الشعب وعبر منظومة من المؤسّسات الرسميّة الثابتة.

الذاكرة الجماعيّة:

هي التراث الذهني المرتبط بالتاريخ والتجربة المشتركة لدى جماعة معيّنة، تغذّي فيها الهوية الجماعيّة وتضمن بذلك تماسك أعضائها فيما بينهم. فهي بطبيعتها عاطفيّة وانتقائيّة، تركز على تفسير خاص للتاريخ وأحداثه وتحفظ فقط بالعوامل التي تغدّي تماسك المجموعة وتُظهر الصورة التي تودّ الظهور بها. لذلك تحتلّ هذه الذاكرة مكاناً بارزاً في بناء الذاكرة الشخصيّة للفرد، وبالتالي في تعريفه لهويته.

السلام:

هو حالة من الإيجابية والطمأنينة والانشراح في علاقة الإنسان مع ذاته وفي علاقة الناس مع بعضهم، في المجتمع وبين الدول، مبنية على الثقة والتفاعل الإيجابي. فالسلام إذاً لا يعني غياب الحروب والخصومات وحسب، بل هو حالة من العيش معاً على أساس الانفتاح والتعاون والتكامل مع القدرة على حلّ المشاكل والنزاعات بين الأفراد أو الجماعات والدول بطرقٍ ممنهجة وهادئة وعقلانية وبخاصة بالحوار والتفاوض.

الشأن العام:

هو المجال الذي تتقاطع فيه مصالح الأفراد تكاملاً وتناقضاً، وحيث تُنظّم هذه المصالح عبر القوانين والمؤسسات التي تعمل على تحقيق القرارات المشتركة التي تُعبّر عن الإرادة الشعبية ومصالحها العامة.

الطائفة:

هي مجموعة من الأشخاص تتميز بوحدة العرق أو الدين أو اللغة أو التقاليد الخاصة بها، والتي تتحد بشعور من التضامن بهدف الحفاظ على تقاليدها وصيانة مصالحها.

الطائفية السياسية:

هي تمثيل الطوائف ككيانات اجتماعية وسياسية في الحكم والإدارة، كما هي الحال في لبنان في توزيع المناصب العليا بين الطوائف الكبرى والبرلمان مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ومراعاة هذا المبدأ أيضاً في التعيينات العامة.

العقد الاجتماعي:

هو اتفاق على المستوى الأدبي والثقافي يؤسس للترابط الاجتماعي ويعزز الوحدة ضمن النسيج الوطني ويؤجّه طاقات المجتمع نحو الأهداف التنموية والحضارية المشتركة، محدداً العلاقة بين مكونات المجتمع المختلفة وسبل تكاملها، منظماً إياها في هيكليات وقوانين تكفل العدل والمساواة وتضمن الأمن والسلام المستدامين.

العيش المشترك:

هو الحياة الجامعة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم، على أساس الترابط الاجتماعي والتضامن والوحدة والمسؤولية المشتركة واحترام الاختلاف واستثمار التنوع لما فيه من غنى متبادل ورفقي إنساني واجتماعي.

وتستعمل أيضاً عبارة «العيش معاً» للتشديد على البعد الإرادي والديناميكي للعيش المشترك، الذي لا يقتصر على توصيف الواقع وحسب بل يقتضي فعلاً والتزاماً بمنهج مبني على روح الانفتاح والمبادرة تجاه الآخر والشراكة معه.

القانون:

هو مجموعة من القواعد المكتوبة الملزمة التي تحدّد الحقوق وتنظّم الحياة وسلوك الأشخاص في مختلف المجالات ضمن المجتمع أو الوطن. ويرتبط القانون بالعهد، لأنّه ناتج عن تعاهد صريح أو ضمني لجميع أفراد المجتمع على تنفيذ أحكامه، من أجل الحفاظ على أمن الجميع وعلى حقوقهم ومصالحهم ومن أجل سلامة الحياة وتقديمها. وبذلك يُعطي القانون للعدل مرجعية واضحة تمنع الاستبداد والاعتباط.

المثاقفة:

هي التلاقح الثقافي المتبادل بين الثقافات المتعددة ضمن المجتمع الواحد، محلياً كان أو عالمياً. ينتج عنها التأثير المتبادل وانتقال عادات ونماذج ذهنية وسلوكية من بيئة ثقافية إلى أخرى. وتعتبر المثاقفة عاملاً مهماً في التطور الثقافي والحضاري على أساس الوحدة في العائلة البشرية. كما أنها يمكن أن تُشكّل خطر ابتلاع الثقافات الكبيرة أو المهيمنة على الضعيفة من بينها.

المجتمع المدني:

هو مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية التي لا تتبغى الربح ولها حضورها في الشأن العام وقضاياها، تعبر عن قيم أعضائها ومصالحهم استناداً إلى اعتبارات ثقافية، اجتماعية، سياسية، علمية، إثنية، دينية أو خيرية. فقد تكون الهيئات التنظيمية للمجتمع المدني ثابتة كالمنظمات غير الحكومية (نقابات، جمعيات، تعاونيات، أندية ثقافية ورياضية، أحزاب...) أو هيئات ظرفية للتعاون على قضايا طارئة (حركات الاحتجاج، أو حملات إغاثة أو حركات تأثير على السياسات العامة...). وينمو المجتمع المدني بمقدار استعداد أفراداه للعطاء بدون مقابل لإفادة الجماعة.

المساءلة:

هي خضوع جميع السلطات العامة لمبدأ سيادة الشعب، وحقّ الشعب لا بل واجبه في مراقبة جميع المسؤولين في تأدية مهامهم ضمن المؤسسات العامة بهدف تحقيق مصلحة المجتمع والخير العام، ومحاسبتهم على ذلك، إن من خلال المؤسسات الرقابية والقضائية أو عمل المجتمع المدني أو الانتخابات.

المشاركة:

المشاركة قيمة أساسية من قيم الحياة الإنسانية والحياة الاجتماعية والسياسية المبنية على العقد الاجتماعي. وتعدّ المشاركة جوهر المسؤولية الاجتماعية، فكل مواطن لا بدّ أن يشارك ويقوم بدوره سواء بإبداء أفكار أو مقترحات أو بالقيام بعمل يستطيع أداءه، يخدم به المجتمع ومواطنيه. وفي ظلّ المواطنة الحاضرة للتنوع تأخذ المشاركة طابع التفاعل المستمرّ والبناء بين أفراد لديهم انتماءات جماعية (دينية، ثقافية، قبلية....) مختلفة ضمن الهوية الوطنية الواحدة.

المصلحة العامة:

هي العمل على تحقيق خير الجماعة الوطنية وحياتها المشتركة، ما يسهم أيضاً في تحقيق خير الأفراد من الناحية الاجتماعية ويعزّز فرص تحقيق مصالحهم الخاصة. وهي بذلك تشكّل هدف الأنظمة والمؤسسات السياسية والاجتماعية.

المواطنة:

المواطنة هي الانتماء الفاعل إلى كيان وطني عام، تؤمّن التمتع بالحقوق والحريات، وتشكّل حيزاً للتفاعل الإيجابي بين المواطنين، والمشاركة المسؤولة في الحياة العامة، على أساس احترام القانون ومنظومة القيم العامة المشتركة.

المواطنة الحاضرة للتنوع الثقافي:

هي نتاج قبول التنوع ضمن المجتمع الواحد، وتحفيز التفاعل الحضاري بين مكوناته في سياق الحياة العامة، من خلال اعتباره مصدراً للغنى الجماعي المشترك، واعتبار الشراكة مع المواطن الآخر، على الرغم من اختلافه الثقافي، جزءاً من عملية بناء الذات الفردية والمجتمعية. ويسهم ذلك في تكوين الثقافة الوطنية الجامعة، وتحديد معالم الهوية الوطنية المشتركة من دون هيمنة مجموعة على أخرى أو فرض أحادية ثقافية معينة. ويقع تحقيق ذلك على عاتق الأفراد والجماعات والمجتمع المدني والدولة.

الميثاق:

يدل على ما يوثق به الشيء، أي يشد، ويربط بإحكام وثبات، ويعني هنا الاتفاق على مبدأ أو مجموعة مبادئ مشتركة والالتزام بها واعتماد ذلك أساساً للحياة المشتركة.

الهوية:

هي مجموع العناصر التي تشكل خصوصية الفرد وتميزه عن غيره وتعطي مضموناً لكلمة «أنا». وهي تتضمن أوجهها وانتماءات متعددة: العمر، الجنس، الخلفية الاجتماعية، الدين، الثقافة، الانتماء الوطني، اللغة، فلسفة الحياة، إلخ...

الهوية الوطنية:

هي الانتماء الوجداني إلى وطن وشعب وذاكرة مشتركة والتعبير عن ذلك بتمثيل هذا الوطن وقضاياها تجاه الآخرين، وهي أيضاً الانتماء القانوني / التعاقدية إلى هذا الوطن وحمل بطاقة الجنسية التابعة له، مع ما يترتب عن ذلك من التزام بحقوق وواجبات.

الوطن:

هو المستقر الجغرافي للجماعة حيث يكون تشارك الأرض عاملاً في تكوين ذاكرة مشتركة وهوية جامعة ومجال عام مشترك.

الملحق الثاني

مقتطفات من الدستور اللبناني

الباب الأول: أحكام أساسية : مقدّمة الدستور

- (أضيفت هذه المقدمة إلى الدستور اللبناني بموجب القانون الدستوري الصادر في ٢١/٩/١٩٩٠)
- لبنان وطنٌ سيّد حرّ مستقلّ، وطنٌ نهائيّ لجميع أبنائه، واحدٌ أرضاً وشعباً ومؤسسات في حدوده المنصوص عنها في هذا الدستور والمعترف بها دولياً.
 - لبنان عربيّ الهوية والانتماء وهو عضوٌ مؤسس وعامل في جامعة الدول العربيّة وملتزم مواثيقها، كما هو عضوٌ مؤسس وعامل في منظمة الأمم المتّحدة وملتزم مواثيقها والإعلان العالميّ لحقوق الإنسان وتجسّد الدولة هذه المبادئ في جميع الحقوق والمجالات دون استثناء.
 - لبنان جمهوريّة ديمقراطيّة برلمانيّة، تقوم على احترام الحريّات العامّة وفي طليعتها حريّة الرأي والمعتقد، وعلى العدالة الاجتماعيّة والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين دون تمايز أو تفضيل.
 - إلغاء الطائفية السياسيّة هدف وطنيّ أساسيّ يقتضي العمل على تحقيقه وفق خطة مرحليّة.
 - أرض لبنان أرض واحدة لكلّ اللبنانيين. فلكلّ لبنانيّ الحقّ في الإقامة على أيّ جزء منها والتمتع به في ظل سيادة القانون، فلا فرز للشعب على أساس أيّ انتماء كان، ولا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين.
 - لا شرعيّة لأيّ سلطة تناقض ميثاق العيش المشترك.

الفصل الثاني: في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٧

كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتّعون بالسواء بالحقوق المدنيّة والسياسيّة ويتحمّلون الفرائض والواجبات العامّة دونما فرق بينهم.

المادة ٩

حرية الاعتقاد مطلقّة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدنيّة تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدنيّة.

المادة ١٠

التعليم حرّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تُمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصّة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامّة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العموميّة.

الملحق الثالث مقتطفات من قانون العقوبات اللبناني

المادة ٣٠٨: حرب أهليّة

يعاقب بالأشغال الشاقّة مؤبّداً على الاعتداء الذي يستهدف أمّا إثارة الحرب الاهليّة أو الاقتتال الطائفي بتسليح اللبنانيين أو بحملهم على التسلّح بعضهم ضد البعض الآخر وأمّا بالحضّ على التقتيل والنهب في محلّة أو محلات، ويُقضى بالإعدام إذا تمّ الاعتداء.

المادة ٣١٧: اثاره النعرات المذهبيّة أو العنصريّة

كلّ عمل وكلّ كتابة وكلّ خطاب يقصد منها أو ينتج عنها إثارة النعرات المذهبيّة أو العنصريّة أو الحضّ على النزاع بين الطوائف ومختلف عناصر الأُمَّة يُعاقب عليه بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبالغرامة من مئة ألف إلى ثمانماية ألف ليرة وكذلك بالمنع من ممارسة الحقوق المذكورة في الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الـ ٦٥ ويمكن للمحكمة أن تقضي بنشر الحكم.

المادة ٤٧٣: تجديف على اسم الله

من جدّف على اسم الله علانية عوقب بالحبس من شهر إلى سنة.

المادة ٤٧٤: تحقير الشعائر الدينيّة

من أقدمَ بإحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ٢٠٩ على تحقير الشعائر الدينيّة التي تمارس علانية أو حتّى على الازدراء بإحدى تلك الشعائر عوقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات.

المادة ٤٧٥: تشويش الاحتفالات الدينيّة وهدم الأبنية الخاصّة بالعبادة

يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات :

- ١- من أحدث تشويشاً عند القيام بإحدى الطقوس أو بالاحتفالات أو الرسوم الدينيّة المتعلّقة بتلك الطقوس أو عرقلها بأعمال الشدّة أو التهديد.
- ٢- من هدم أو حطّم أو شوّه أو دنّس أو نجّس أبنية خصّصت بالعبادة أو أشعرتها وغيرها ممّا يكرّمه أهل الديانة أو فئة من الناس.

الملحق الرابع: ميثاق وطني شبابي ٢٢ تشرين الثاني ٢٠١٢

(صادر عن الشباب والشابات الذين تابعوا الورش التدريبية لهذا البرنامج لعام ٢٠١٢)

نحن شباب وشابات من مختلف مناطق لبنان وطوائفه وأحزابه، التقينا بمبادرة من مؤسّسة أديان في إطار برنامج «طوائف متعدّدة، هويّة وطنية واحدة»، يجمعنا الشعور بخطورة الوضع الذي وصل مجتمعا إليه من تشنّج مذهبي وطائفي وانحلال للمبادئ الوطنية المشتركة ولإرادة العيش معاً وقيمه، كما تجمعنا قناعتنا بضرورة إنقاذ الوطن من هذا المنحدر الذي يُهدّد مصيره ومستقبل الأجيال الصاعدة،

وتجمعنا أيضاً إرادتنا المشتركة بتحمّل هذه المسؤوليّة الوطنية والتاريخيّة للعمل معاً على النهوض بالوطن على أساس الشراكة الحقيقيّة والسليمة بين مختلف مكوّناته المرتكزة على عقد اجتماعي جديد، يستند إلى مبادئ واضحة وثابتة تقتضي الالتزام بها إيجاباً وتتعدى مسألة المساومات المستندة على السلبيات الظرفيّة وتوازن المصالح الفئويّة، ودون أن تتعارض مع التعدديّة السياسيّة،

وإذ نشعر بالألم بسبب الحروب السابقة التي مزّقت نسيج الوطن وأزهقت حياة الآلاف من أبنائه، ونستشعر خطورة الوقوع مجدداً بهذا النوع من الاقتتال، ونرفض أن تكون حياة اللبنانيين رهينة الصراعات الداخليّة مهما كانت،

نتمنى أن تُشكّل بنود هذا العقد الاجتماعي الجديد، أساساً لتجديد ميثاق العيش المشترك بين اللبنانيين وحافزاً للالتزام الوطني المسؤول الذي يؤوّل إلى تثبيت السلم الأهلي وإعادة بناء مجتمعا على أساس الشراكة الحقيقيّة وتكوين صورة واضحة عن هويّة لبنان الثقافيّة ورسالته الحضاريّة المبنية على الوحدة الوطنيّة الحاضنة للتنوع،

ونطالب جميع اللبنانيين التلاقي معنا على هذا الميثاق واعتماده من قبل المسؤولين في مختلف قطاعات المجتمع السياسيّة والاجتماعيّة والإعلاميّة والتربويّة والثقافيّة والدينيّة ورقة عمل لبلورة الأفكار وتصفية النوايا وجمع الإرادات حول خيرنا العام الذي لا يكتمل إلاّ بمشاركة الجميع، وعليه، نلتزم بما يلي:

١- **الولاء للبنان** ال ١٠٤٥٢ كلم ٢ **والدفاع عنه**، كوطن نهائي لجميع أبنائه، على أساس

مساواة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وصون الحريّات وتأمين العدالة الاجتماعيّة

وتكافؤ الفرص والتنمية المتوازنة والمستدامة لجميع المناطق.

- ٢- **استكمال بناء الدولة المدنيّة،** التي تستمد شرعيّتها من الشعب صاحب السيادة ومصدر السلطات، ومن احترامها لميثاق العيش المشترك، والمقدّسات وجميع الأديان والمذاهب بدون تمييز.
- ٣- **اعتبار القانون مرجعاً للجميع،** مع التأكيد على التداول الديمقراطي للسلطة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والاستقلاليّة التامة للقضاء، وعلى اعتماد الكفاءة والنزاهة في توزيع المسؤوليّات وإدارة المؤسّسات.
- ٤- **بسط سلطة الدولة وتطبيق القانون على كافة الأراضي اللبنانيّة وعلى جميع المقيمين على هذه الأرض،** والحفاظ على الأمن وصون الحريّات بواسطة المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة العامّة وتنظيم امتلاك السلاح.
- ٥- **احترام التعدديّة الثقافيّة والدينيّة واعتبار الإرث الثقافيّ والتاريخيّ لكل طائفة إثراءً للمجتمع ككلّ وجزءاً من الثقافة اللبنانيّة الجامعة.**
- ٦- **التأكيد على هويّة لبنان العربيّة** وعلى أهميّة دوره على الساحة الدوليّة وتفعيله عبر القنوات الدبلوماسية الرسميّة وتعزيز صورته كنموذج للعيش معاً ولتلاقي الحضارات والأديان، وبناء العلاقات المتينة والروابط المؤسّساتيّة المستدامة مع المغتربين.
- ٧- **ضمان حريّة المعتقد والحريّة الدينيّة** وتنظيم إقامة الشعائر الدينيّة في الأماكن العامّة، مع الحفاظ على النظام العام وعدم إثارة النعرات المذهبيّة والطائفيّة ولاسيّما من قبل المسؤولين السياسيّين والحزبيّين والروحيّين.
- ٨- **اعتماد الحوار والوسائل اللاعنفيّة سبيلاً وحيداً لحلّ الخلافات والنزاعات على الصعيد الداخلي.**
- ٩- **تنقية الذاكرة الوطنيّة المشتركة من آثار الحرب والنزاعات** عبر استكمال المصالحة الوطنيّة الحقيقيّة والاعتراف بالأخطاء التاريخيّة وإنجاز عودة المهجّرين إلى قراهم وتطوير ديناميّة المجتمع المدني العابر للطوائف، وتفعيل دور التربية على التاريخ المشترك والمواطنة والخدمة المدنيّة، وجعل التعليم إلزامي ومجاني حتى المرحلة الثانويّة.
- ١٠- **تعزيز دور الشباب في المجال العام وإشراكهم في صناعة خطط النهوض بالوطن على كافّة المستويات وفي عمليّة تنفيذها.**

الملحق الخامس المراجع

١- باللغة العربية

أ- وثائق

- ١- الدستور اللبناني
- ٢- تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٤:
http://hdr.undp.org/en/media/hdr04_fr_complete.pdf
- ٣- شرعة العمل السياسي في ضوء تعليم الكنيسة وخصوصية لبنان، ٢٠٠٩.
- ٤- الشرعة الوطنية للتربية على العيش معاً في ظل المواطنة الحاضنة للتنوع الديني، مؤسّسة أديان، ٢٠١٣.
- ٥- UNESCO, Intercultural Competences: Conceptual and Operational Framework, 2013

ب- دراسات وكتب ومقالات

- ١- عبّاس الحلبي، حوار الأديان وبناء الدولة، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٩.
- ٢- ابن خلدون، المقدمة.
- ٣- باسم الراعي، ميثاق ١٩٤٣: تجذّر الهوية الوطنية اللبنانية، المركز الماروني للتوثيق والأبحاث، لبنان، ٢٠٠٩.
- ٤- باسم الراعي، المجتمع والدولة: أشكالهما وتحوّلاتهما، دار النشر الفارابي، بيروت، ٢٠١١.
- ٥- غسان سلامة، الهوية الفلسطينية في عصر العولمة، العربية ٤ تموز ٢٠١٠:
<http://www.alarabiya.net/views/2010.html.110391/04/06/>

- ٦- داود الصايغ، النظام اللبناني: في ثوابته وتحولاته، شهادات النهار، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٧- نبيل عبد الفتاح، الدين والدولة والطائفية: مساهمة في نقد الخطاب المزدوج، مؤسّسة المصري، ٢٠١٠.
- ٨- المؤسّسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، البناء الديمقراطي: الإشكالية والتخطيط للبنان ما بعد الحرب، إشراف د. أنطوان مسرة، لبنان، ١٩٩٤.
- ٩- المؤسّسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، مواطن الغد: نماذج في الثقافة المدنية، لبنان ١٩٩٥.
- ١٠- طارق متري، سطور مستقيمة بأحرف متعرجة، عن المسيحيين الشرقيين والعلاقات بين المسيحيين والمسلمين، بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧.
- ١١- سعود المولى، طريق ذات الشوكة، الشيعة اللبنانيون في تبلور وعيهم الوطني، ملحق دوري يصدر عن خطط لبنانية، ٢٠٠٨.

٢- المراجع المنقولة إلى العربية

- ١- أحمد بيضون، هوية اللبنانيين، منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٤.
- ٢- علي خليفة، وطن بلا مواطنين، بيروت، دار الفارابي، ٢٠٠٧.
- ٣- نواف سلام، الحالة اللبنانية: الطوائف، المواطن، الدولة، دار النهار، ١٩٩٨.
- ٤- مرسيل غوشيه، الدين في الديمقراطية، ترجمة شفيق محسن، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.
- ٥- سليم عبو، الهوية الثقافية، منشورات الجامعة اليسوعية، ٢٠٠٢.
- ٦- جورج قرم، تعدد الأديان وأنظمة الحكم، بيروت، دار الفارابي، ٢٠١١.
- ٧- يوحنا بولس الثاني، الإرشاد الرسولي: رجاء جديد للبنان، ١٩٩٧.
- ٨- أنطوان مسرة، الحكم في نظامٍ توافقي، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٣.

٣- المراجع الفرنسية أو الإنكليزية

- 1- Sélim Abou, L'identité culturelle, PUSJ, 2002.
- 2- Sélim Abou, De l'identité et du sens, PUSJ, 2008.
- 3- Audigier, F. Concepts de base et compétences clés de l'éducation à la citoyenneté démocratique, Strasbourg, éditions du Conseil de l'Europe, 2000.
- 4- James Banks (ed.), Diversity and Citizenship Education. Global Perspectives, Jossey-Bass, San Francisco, 2004.
- 5- Ted Cantle, Interculturalism: the new era of cohesion and diversity, 2012.
- 6- Finley, M., L'Invention de la politique, Paris: Flammarion, 1985.
- 7- Samuel Huntington, Who are we? The challenges to America's national identity, Simon and Schuster, 2004.
- 8- Banks, James A. (ed.), Diversity and Citizenship Education: Global Perspectives, 2007.
- 9- Naila Kabeer (ed.), Inclusive Citizenship: Meanings and Expressions, Zubaan, New Delhi, 2005.
- 10- Will Kymlicka, Multicultural Citizenship, Clarendon Press, Oxford, 1995 (2013).
- 11- Amin Maalouf, Les identités meurtrières, Grasset, 1998.
- 12- Marshall, T.-H., Class, Citizenship and social development, London: Garden city, 1965.
- 13- Bhikhu Parekh, Rethinking Multiculturalism: Cultural Diversity and Political Theory, Palgrave Macmillan, 2006.
- 14- Pierre Rondot, Institutions politiques au Liban, Paris 1947.
- 15- Jonathan Sacks, La dignité de la différence : Pour éviter le choc des civilisations, Bayard, 2004.

- 16- Schnapper, D., Qu'est-ce que la citoyenneté ? , Paris : Gallimard, 2002.
- 17- Nawaf Salam, La condition libanaise : Communautés, citoyen, Etat ; suivi de La citoyenneté en pays d'Islam, An-Nahar, 2001.
- 18- Tönnies, F., Communauté et Société : catégories fondamentales de la sociologie (J. Leif, trad.), Paris : Presses universitaires de France, 1989.

في زمن تتعرّض فيه أسس المواطنة في لبنان للاهتزاز، وتتفاقم الصراعات من حوله، لا بدّ أن نعمل على تقديم رؤية للمستقبل تكون دالة الطريق لكل مؤمن بقدره الإنسان على إيجاد الحلول والأنظمة التي تضمن للجميع حقهم بالوجود والتعبير والتفاعل والمشاركة بالتساوي لبناء مستقبل على مبادئ وأسس واضحة وثابتة وعلى قيم سياسية واجتماعية مشتركة.

من هنا أتى عمل مؤسسة أديان على تطوير مفهوم «المواطنة الحاضرة للتنوع»، إن كان هذا التنوع ثقافياً أو دينياً أو إثنيّاً أو غيره، بهدف رسم رؤية مشتركة بين اللبنانيين وأساس متين لترميم ما تصدّع من الوحدة الوطنية وثقافة العيش معاً، وتمتين البناء لكي يصمد في مواجهة عواصف التطرف والطائفية.

يقدم هذا الدليل مقارنة جديدة لمفهوم المواطنة وعرضاً لمساره التاريخي ونماذجه المختلفة. كما يعمل على توضيح علاقته بمسألة الهوية والانتماء الديني. فإنّ بناء مستقبل مُعتق من الطائفية يحتاج إلى رؤية واضحة للإدارة الاجتماعية والسياسية الإيجابية للتعددية الدينية من خلال مفهوم «المواطنة الحاضرة للتنوع». وبما أنّ صوت الشباب ودورهم هو الضامن الفعلي للمستقبل، فإنّ بناء قدرات الشباب على حمل هذه الرؤية ونشر مفاهيمها هو من أولويات عمل أديان.



CANADIAN CATHOLIC ORGANIZATION FOR
**Development
and Peace**



CATHOLIC RELIEF SERVICES

مؤسسة أديان

مؤسسة لبنانية للدراسات الدينية والتضامن الروحي

هاتف: ٩٦١ - ١ - ٣٩٣٢١١

فاكس: ٩٦١ - ١ - ٣٩٣٢١١ مقسم ١

البريد الإلكتروني: contact@adyanvillage.net

الموقع الإلكتروني: www.adyanvillage.net

